وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان:** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية **فرع:** العلوم الاقتصادية

رقم: ..... **تخصص:** اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: سرايش صالح تحت إشراف: د. بعيطيش شعبان

بعنوان

دور أجهزة دعم وتشغيل الشباب في استحداث مناصب الشغل

دراسة تحليلية "2000 - 2015"

لجنة المناقشة:

د. عيسى حجاب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
د. بعيطيش شعبان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. زغبة طلال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

الشكر والحمد الأول إلى الذي يعطي فلا يبخل ويمنع دو أن يسأل
إلى رب الكون المبجل.

ومن باب العرفان بالجميل لا يسعنا إلا أن نتقدم ببالغ صيغ الشكر
والامتنان إلى الأستاذ المشرف

" بعيطيش شعبان "

جزاه الله خيرا وأبقاه ذخرا لطلاب العلم والمعرفة

الذي قدم لنا يد العون بملاحظاته ونصائحه القيمة

كما نرفع شكرنا إلى قسم العلوم الاقتصادية من أساتذة
ومؤطرين وطلبة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل
من قريب أومن بعيد

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى أمي الحنون حفظها الله

إلى زوجتي وابني رعاهما الله

إلى كل الإخوان و الأصدقاء والأحباب

إلى كل أساتذتي

إلى كل زملائي الطلبة

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا البحث المتواضع

فهرس المحتويات

كلمة شكر وإهداء	IV
فهرس المحتويات.....	IV
قائمة الجداول و الأشكال.....	VIV
مقدمـــــــة	أ-ج
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .	
تمهيد:	08
المبحث الأول: المفاهيم العامة حول البطالة وآلية محاربتها في الجزائر.....	09
المطلب الأول: المفاهيم العامة حول البطالة.....	09
الفرع الأول: تعريف البطالة وقياسها.....	09
الفرع الثاني: أنواع البطالة وطرق علاجها.....	14
المطلب الثاني: آليات محاربة البطالة في الجزائر.....	17
الفرع الأول: المخططات والبرامج الاستثمارية العامة.....	17
الفرع الثاني: أجهزة وبرامج التشغيل	22
المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	25
المطلب الأول: تقديم الوكالة.....	26
الفرع الأول: التعريف والنشأة والتأسيس.....	26
الفرع الثاني: الإطار القانوني للوكالة ومهامها	27
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة.....	30
المطلب الثاني: الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة.....	35
الفرع الأول: ماهية الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة وأنواعها.....	35
الفرع الثاني: صيغ التمويل والإعانات التي تقدمها الوكالة وشروط الحصول عليها	38
الفرع الثالث: مرافقة ومتابعة المؤسسات المصغرة.....	42

خلاصة..... 44
الفصل الثاني: واقع البطالة والاستثمارات الممولة من طرف الأجهزة الحكومية.
المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2015 47
المطلب الأول: تطور معدلات البطالة بشكل عام..... 47
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة حسب تركيبة المجتمع..... 51
الفرع الأول: تطور معدلات البطالة حسب النوع..... 51
الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة حسب المنطقة..... 54
الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة حسب الشهادة..... 57
الفرع الرابع: تطور معدلات البطالة حسب السن..... 58
الفرع الخامس: تطور معدلات البطالة حسب مدة البحث عن عمل..... 62
المبحث الثاني: أثر البرامج الاستثمارية وأجهزة دعم الاستثمار على البطالة 2000 – 2014.... 64
المطلب الأول: أثر البرامج الاستثمارية على البطالة..... 64
الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)..... 64
الفرع الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)..... 66
الفرع الثالث: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)..... 69
المطلب الثاني: أثر أجهزة دعم الاستثمار على البطالة..... 71
الفرع الأول: أثر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة..... 71
الفرع الثاني: اثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر..... 73
الفرع الثالث: أثر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 75
خاتمة..... 79
قائمة المراجع والمصادر.....82
الملخص.....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1	المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة	38
2	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة	38
3	المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة	39
4	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة	39
5	التحليل الوصفي لمعدلات البطالة 2000-2015	50
6	التحليل الوصفي لمعدلات البطالة حسب الجنس	53
7	التحليل الوصفي لمعدلات البطالة حسب المنطقة 2010-2015	56
8	تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة للفترة 2004-2009	79

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم:	العنـــوان :	الصفحة
1	تصنيف المشروعات الصغيرة	**37**
2	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2000-2015	**48**
3	التغير في معدلات البطالة في الجزائر 2001-2015	**50**
4	توزيع السكان النشطين والمشتغلين حسب النوع لسنتي 2000 و 2015	**51**
5	توزيع السكان البطالين حسب النوع لسنتي 2000 و 2015	**52**
6	تطور معدلات البطالة حسب النوع 2000-2015	**52**
7	توزيع السكان حسب المنطقة لسنتي 2000 و 2014	**54**
8	توزيع السكان النشطين والمشتغلين حسب المنطقة لسنتي 2000 و 2011	**55**
9	تطور معدلات البطالة حسب المنطقة 2000-2015	**56**
10	تطور معدلات البطالة حسب الشهادة 2010-2015	**57**
11	التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة لسنة 2015	**58**
12	المعدل المتوسط للتركيبة العمرية للمجتمع الجزائري 2000-2014	**58**
13	توزيع نسب البطالة حسب السن(الشاب والراشد) لسنتي 2000 و 2015	**59**
14	تطور معدلات البطالة حسب السن (الشاب والراشد) 2000-2015	**60**
15	توزيع نسب البطالة حسب السن لسنتي 2000 و 2015	**61**
16	تطور معدلات البطالة حسب السن 2000-2015	**61**
17	توزيع نسب البطالة حسب مدة البحث لسنتي 2000 و 2015	**62**
18	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000 -2004	**65**
19	توزيع نسب التشغيل حسب قطاع النشاط لسنتي 2000 و 2004	**65**

20	توزيع المناصب المستحدثة حسب القطاعات للفترة 2000 – 2004	66
21	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009	67
22	توزيع نسب التشغيل حسب قطاع النشاط لسنة 2009	67
23	توزيع المناصب المستحدثة حسب القطاعات للفترة 2005 – 2009	68
24	توزيع نسب التشغيل للقطاع العام والخاص لسنتي 2005 و 2009	68
25	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 –2014	69
26	توزيع نسب التشغيل حسب قطاع النشاط لسنة 2014	70
27	توزيع المناصب المستحدثة حسب القطاعات للفترة 2010 – 2014	70
28	توزيع نسب التشغيل للقطاع العام والخاص لسنة 2014	71
29	تطور مناصب الشغل المستحدثة 2005–2011	72
30	نسبة مساهمة الصندوق في التشغيل للفترة 2005–2011	72
31	تطور الاستثمارات ومناصب الشغل للفترة 2002–2015	73
32	توزيع نسب الاستثمارات ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط	74
33	توزيع نسب الاستثمارات ومناصب الشغل حسب المنطقة	74
34	توزيع نسب الاستثمارات ومناصب الشغل حسب نوع الاستثمار	75
35	توزيع نسب الاستثمارات ومناصب الشغل حسب مصدر رؤوس الأموال	75
36	توزيع نسب الاستثمارات ومناصب الشغل حسب الحالة القانونية	76
37	نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل للفترة 2002–2015	76
38	توزيع نسب القروض حسب القطاع والجنس ونمط التمويل والسن والمستوى	77
39	عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة 2005–2015	78

40	نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل للفترة 2005-2015	**78**
41	تطور الاستثمارات ومناصب الشغل للفترة 2001-2014	**80**
42	نسب توزيع المشاريع الممولة من الوكالة حسب الجنس 2001-2012	**81**
43	نسب توزيع المشاريع الممولة من الوكالة حسب القطاع 2001-2012	**81**
44	نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل للفترة 2001-2014	**82**

مقدمـــــة

مـقـدمـــــة:

إن علماء الاقتصاد في المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية، أي قبل القرن التاسع عشر، لم يتعرضوا إلى إشكالية زيادة عرض العمل على الطلب عليه إلا قليلا، لأن حينها كان قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات امتصاصا للعمالة (العمل لم يكن عملا مأجورا)، و الأفراد الذين كانوا يعملون في القطاعات الأخرى كانت لهم فرصة العمل كفلاحين في الفترات التي يقل فيها النشاط، بمعنى آخر، لم تشكل البطالة مشكلة اجتماعية حادة تثير اهتمام الباحثين، لأنه عندما ينخفض النشاط في القطاع الحرفي، ينتقل الأفراد للعمل في قطاع الزراعة.

مع بداية الثلاثينات ظهر اختلال واضح و دائم في سوق العمل بين عرض العمل و الطلب عليه، حيث انجر عن هذا الاختلال ضغط اجتماعي و تعطل في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعل موضوع البطالة يعرف كل المعنى و المفهوم المتعارف عليه اليوم، و الذي أصبحت هناك حاجة ملحة لفهمه و فهم حيثياته و البحث في الآثار الناتجة عنه و من ثم إيجاد الحلول المناسبة للحد من حدته، وقد أعطى المفكر الاقتصادي كينز حلا لهذه المعضلة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تشجيع الطلب الفعال باستعمال سياسة مالية توسعية، غير أن الجزائر لم تعرف فيها معدلات البطالة أرقاما قياسية إلا بعد أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1985، وزادت حدتها خلال التسعينات جراء التسريح الجماعي للعمال، وغلق المؤسسات تطبيقا لبرنامج التصحيح الهيكلي، وقد جسدت الجزائر الحل الكينزي بداية من سنة 2000، ببرامج استثمارية مقسمة إلى فترات خماسية والمستمرة إلى غاية 2019، وكذا من خلال تشجيع المبادرات الشبابية لإنشاء المؤسسات المصغرة ، بإنشاء أجهزة لتمويل وتشجيع الاستثمارات، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تعمل على تمويل استثمارات الشباب بصيغ مختلفة، ومرافقة الشباب من بداية إنشاء المؤسسة إلى غاية الاستغلال الفعلي.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي:

هل يوجد أثر للاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على البطالة للفترة 2000-2015 ؟.

وللإجابة على هذه المشكلة يجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015؟.

-من هي الفئة الغالبة على البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015؟.

-هل يوجد أثر للبرامج الاستثمارية وأجهزة دعم الاستثمار في الجزائر على البطالة للفترة 2000-2015 ؟ .

2. فرضيات الدراسة:

أمام المشكلة المطروحة يوجد الفرضية الرئيسية التالية:

-يوجد أثر للاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على البطالة للفترة 2000-2015 ولو جزئيا.

والتي يندرج تحتها مجموعة من الفرضيات الفرعية:

-انخفاض ملحوظ لمعدلات البطالة للفترة 2000-2015 .

-الفئة الغالبة على البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015 هي فئة الشباب.

- وجود أثر للبرامج الاستثمارية وأجهزة دعم الاستثمار على البطالة ولو جزئيا.

3. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الظاهرة المدروسة ، كونها ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، تهدد كيان المجتمع والفرد إن لم يتحكم فيها، من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال إنشاء الأجهزة الداعمة للمبادرات الفردية والتي من شأنها توفير مناصب عمل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

4.الهدف من الدراسة :

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على المفاهيم النظرية للبطالة والبرامج الاستثمارية ، وكذا بيان واقع البطالة في ظل أثر هذه البرامج الاستثمارية وأجهزة دعم الاستثمارات والتي من أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

5.المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي ، وهو أسلوب يرتكز على توصيف دقيق للظواهر، ومن ثم تحليلها وتضمينها الدلالات المستخلصة مما يهيئ الفرصة لتتبع آثار البرامج والأجهزة المنشأة للتقليل من حدة البطالة .

6. حدود الدراسة:

حددت الفترة لدراسة الظاهرة في ظل اثر الاستثمارات الممولة من طرف الدولة الجزائرية في الفترة 2000-2015 .

7.صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهة الدراسة عدم توفر المراجع والمنشورات المتخصصة، خاصة ما تعلق بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

8. الدراسات السابقة:

*دراسة لـ: **عبد الرزاق جباري**، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2015/2014 والتي عالجت إشكالية : "ما هي آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر؟ .

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها:

– سياسة التشغيل المعتمدة بالجزائر لها أثار ايجابية ساهمت في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، قد تحققت جزئياً، كون هذه السياسات لا زالت تعالج مشكلة البطالة من منظور اجتماعي وليس اقتصادي.

*دراسة لـ **رابح بلعباس**، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966–2010 ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2012/2011 والتي عالجت إشكالية : ما هو واقع البطالة في الجزائر؟ .

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها:

–أن معدلات البطالة في الجزائر بعيدة عن المعدل الطبيعي للبطالة ، بسبب التأثير الضعيف للنمو الاقتصادي من جهة ، وطبيعة العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة من جهة أخرى .

–السياسة المالية التوسعية، المبنية على تشجيع الإنفاق العام ، أكثر فعالية من السياسة النقدية في مواجهة البطالة بالجزائر.

*دراسة لـ: **هلال سومية و موسوس عفاف** ، دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر للفترة 2000–2012 ، مذكرة ماستر في اقتصاديات مالية البنوك ، جامعة العقيد محند اولحاج ، البويرة ،2015/2014 والتي عالجت إشكالية : "ما هو الدور الذي تلعبه الدولة من خلال أجهزة التشغيل وبرامج الإنعاش في معالجة البطالة ؟ .

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها:

– تخفيض معدل البطالة عن طريق الإنفاق العام، واستعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية ، وعليه وبمجرد الانتهاء من هذه المشاريع والمرتبطة بهذه البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الارتفاع، لأن مناصب الشغل المتوفرة حاليا أغلبها مناصب مؤقتة ، وأغلبها في قطاع الخدمات، خاصة التجارة والنقل والتوزيع ، وبالتالي هي قطاعات لا توفر قيمة حقيقية للجزائر يمكن الاعتماد عليها فيما بعد.

9. هيكل الدراسة:

للإحاطـة بالجوانـب الخاصـة بظـاهرة البطالـة وأثـر الاسـتثمارات الممولـة فـي الحـد منهـا قسمنا الدراسة إلى:

الفصـل الأول: الإطـار النظـري، ونتنـاول فيـه المفـاهيم العامـة حـول البطالـة وآليـة محاربتهـا والتعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأحد آليات محاربة البطالة في الجزائر.

الفصـل الثـاني: الإطـار التطبيقـي، ونقـوم فيـه بعـرض واق البطالـة فـي الجزائـر للفتـرة 2000-2015، وكذا بيان أثر كل من البرامج الاستثمارية وأجهزة دعم الاستثمار.

الفصل الأول :

مفاهيم عامة حول البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تمهيد:

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات إلى أزمة اقتصادية بعد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بذلك عدة اختلالات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير. فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة وعجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمل جديدة، وفي إطار تشجيع الاستثمارات المحلية وبغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل والمتخرجين من مختلف الأطوار التعليمية، شرعت الجزائر في تطبيق سياسة جديدة بإنشاء هيئات وأجهزة لدعم الاستثمار، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والتي كان من ضمن أعمالها ونشاطاتها تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة تهدف بالدرجة الأولى إلى تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني وامتصاص البطالة إضافة إلى دعم الشباب ومساعدتهم على تحقيق مشاريعهم.

وللإحاطة بالجوانب المتعددة للظاهرة وبآليات محاربتها ارتأينا تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: المفاهيم العامة حول البطالة وآلية محاربتها في الجزائر.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

المبحث الأول: المفاهيم العامة حول البطالة وآلية محاربتها في الجزائر.

تعد البطالة باعتبارها ظاهرة عالمية من بين أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم بالنظر لآثارها السلبية في مختلف مجالات و نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وحتى السياسية، لذا يجب على السلطات العمومية للدول التي تعاني من هذه الظاهرة انتهاج سياسات إصلاحية من اجل محاربتها أو التخفيف من حدتها كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري، فالمسارعة في المعالجة ولو النسبية لظاهرة البطالة من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم العامة حول البطالة من حيث تعريفها وأنواعها والعوامل المسببة لها في الجزائر والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربتها.

المطلب الأول: المفاهيم العامة حول البطالة .

عرف مفهوم البطالة تطورات عدة بداية من أزمة الثلاثينات إلى وقتنا هذا من حيث تعريفها وأنواعها وتعدد أسبابها والحلول المقترحة لها، وسوف نسلط الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بهذه الظاهرة .

الفرع الأول: تعريف البطالة وقياسها:

1.تعريف البطالة:

1.1. تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:[1]

-بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل اجر .

-متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا .

-يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

1- Bureau International du travail **, la normalisation du travail** , Nouvelle série 53 , Genève , 1953 , PP 48-49 .

2.1. تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات:

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: [1]

-أن يكون في سن يسمح له بالعمل يتراوح بين 16 سنة و 64 سنة .

-لا يمتلك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة خلال فترة إجراء التحقيق .

-أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

-أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

3.1. كما تعرف على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، وبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطين: القدرة على العمل والبحث عنه .[2]

بالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ أن هذا التعريف هو المتفق عليه دوليا، ويقتضي أن تتوفر – معا – المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث:

أ–أن يكون الفرد بدون عمل Without work: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تكون أعمارهم داخل فئة السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا، ولا يعملون سواء كان ذلك بمقابل أو لحسابهم الخاص .

ب–أن يكون الفرد متاحا للعمل Curretly available for work: يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث .

---

1 - L'office national des statistiques ,**L'emploi et chômage** , données , statistiques , N266 , édition ONS , Algérie , 1995 , P 08 .

2 – مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 237 .

ج- أن يكون الفرد باحثا عن العمل Seeking work : ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص .

2.قياس البطالة:

تقاس البطالة عادة بما يسمى معدل البطالة، وهو يمثل نسبة غير المشتغلين (العاطلين عن العمل) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل. ويعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، وأن السياسة الاقتصادية الكلية لكل بلد تركز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان .[1]

ويقاس معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات بالصيغة التالية:[2]

$$U = \frac{STR}{PA} \times 100$$

حيث:

U: معدل البطالة .

STR: هم العاطلون عن العمل الذين يبحثون عن عمل مأجور ينقسمون إلى قسمين:

STR1: وهم من سبق لهم العمل و تعطلوا عنه لسبب ما .

STR2: وهم من يدخلون سوق العمل لأول مرة .

أي: $STR = STR1+STR2$

PA: عدد السكان الناشطين يتكون من:

PO: القوة العاملة .

TD: العاملين في بيوتهم .

STR: الذين يبحثون عن عمل

أي: $PA = PO + TD + STR$

1 - حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 143.

2 – بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص200.

ويستند الديوان الوطني للإحصاء عند تحديد معدلات البطالة في الجزائر على مصدرين أساسين هما:

- الاستقصاء المباشر للأسر الجزائرية و ذلك من خلال الإحصاء السكاني العام أو ما يسمى كذلك بالإحصاء العام الخاص بالسكان و الإسكان .
- الاستقصاء الخاص باليد العاملة و الديموغرافيا.

ولكلا المصدرين أهميته، بحيث يعطي المصدر الأول صورة عامة عن بنية و خصائص السكان المقيمين في لحظة معينة، فهو بذلك يشكل عنصرا هاما يمكن من معرفة حجم العمالة و حجم السكان الناشطين، من ايجابيات هذا المصدر هو الشمول، باعتبار أن العنصر المستقصى (السكان) يمكن له أن ينتمي إلى كل القطاعات المتاحة في الاقتصاد الجزائري بما فيها القطاع غير الرسمي، إلا أنه يبقى يتميز بعدم الدقة عندما يريد تحديد طبيعة السكان الناشطين .

لذلك ارتأى الديوان الوطني للإحصاء لاستدراك هذا النقص، تدعيم هذا الاستقصاء باستقصاء آخر في 1982 شامل(لا يستثني أي قطاع) و دقيق (يخص عينة تتراوح بين 10 ألاف و 13 ألف أسرة) سمي بالاستقصاء الخاص باليد العاملة و الديموغرافيا. أصبح يقوم الديوان الوطني للإحصاء بهذا النوع من الاستقصاء دوريا تتخللها من حين إلى آخر الاستقصاءات العامة للسكان.

يقوم الديوان الوطني للإحصاء باستقصاءات أخرى، مثل الاستقصاء الخاص بالمستوى العام للمعيشة التي تسمح ليس فقط بقياس مستوى المعيشة و إنما أيضا معرفة السكان الناشطين و البطالة، كما يقوم الديوان باستقصاء عن الأجور و التشغيل في المؤسسات العمومية و الخاصة، ويعتمد أيضا في نشراته الإحصائية الخاصة بسوق التشغيل على التحريات التي تقوم بها المصالح المنتدبة للتخطيط، و على الجرد الخاص بالتشغيل الذي ترسله المؤسسات العمومية و الخاصة التي تشغل أكثر من 9 عمال كما يقتضيه المرسوم 81-62 لـ 4 أفريل 1981، ويستند الديوان أيضا على النشرات التي ترسلها الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM (الديوان الوطني لليد العاملة سابقا).

توجد أجهزة أخرى بالإضافة إلى الديوان الوطني للإحصاء، تهتم أيضا بالسكان من حيث بنيتهم و خصائصهم تطورهم، نذكر أساسا الوزارات المعنية بالعمل، الصحة و السكان، التضامن و الحماية الاجتماعية، بحيث تقوم هذه الوزارات أيضا بجمع معطيات بشكل أو بآخر عن البطالة، إلا أن معطياتها ناقصة و غير دورية، بسبب عدم الاستقرار و الثبات في مجالات اهتمامها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الإحصائي الجزائري يعاني من عدة نقائص في المعطيات الإحصائية والتي تتمثل في:

- عدم وجود معطيات عن الخروج و الدخول من و إلى البطالة و عن عدد البطالين من حيث سبب الوجود فيها (طرد من العمل، الخروج الإرادي من العمل، عارضين جدد للعمل، خارجين جدد من العمل و يبحثون عن عمل و غير ناشطين آخرين .

- غير قادرة على تقدير البطال بمفهوم المكتب الدولي للعمل و خاصة الشرط المتعلق بالفعلية و الجدية في البحث عن عمل عند كل شخص يريد الحصول على التعويضات التي تقدمها الدولة للبطالين الجدد أو المسرحين من العمل، فقد يستفيد من التعويض أشخاص هم في الأصل من الشريحة غير الناشطة أو من يعمل في السوق الموازي، مما يجعل عدد البطالين يزيد عن معدله الفعلي .

في المقابل هناك أشخاص تتوفر فيهم شروط البطال بمفهوم المكتب الدولي و لكنهم غير مدرجين، مثل أولئك الذين يغادرون بشكل إرادي منصب عملهم خاصة المؤهلين منهم. لا تسجل هذه الشريحة عادة نفسها في وكالات البحث عن العمل، لاعتقادها أن مناصب العمل المقترحة في هذه الوكالات لا تناسب مؤهلاتهم.

- لا يعد النظام الإحصائي الجزائري ضمن البطالين الأشخاص الذين انقطعوا عن العمل بشكل مؤقت مع بقاء عقد العمل ساري المفعول .

- عدم توفر معلومات كافية عن البطالة من حيث الزمن المستغرق في البطالة .

وبالتالي هذه النقائص إن دلت فإنما تدل على هشاشة النظام الإحصائي الجزائري الذي لا يعين الباحث على أي عملية دراسة و تحليل .

الفرع الثاني: أنواع البطالة وطرق علاجها:

1.أنواع البطالة:

صنفت البطالة إلى الأنواع التالية:[1]

– البطالة الظرفية (الدورية):

تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد وهي تتعلق خاصة بالأزمات حال الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى الاقتصاد المفتوح.

– البطالة الهيكلية (التقنية):

تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.[2]

– البطالة الموسمية:

تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة، مثل القطاع الزراعي.

– البطالة الاختيارية:

يظهر هذا الشكل من البطالة عندما تكون مناصب الشغل متوفرة في حين أن الأفراد لا يريدون العمل، وهذا النوع موجود في المجتمع الجزائري وبخاصة لدى الشباب ذوو العائلات الغنية لأن العمل بالنسبة إليهم يتعلق بالمال فقط وهم لديهم ما يكفل لهم ذلك.

---

1 - Emmanuel Combe, **Précis d'économie**, 8e édition, Collection Major, Paris, 2004, p 184 .

2 - C. Gonalez-Demichel, L.Ménard, E. Nauze-Fichet, **une modélisation du lien entre croissance et emploi**, note de conjoncture, INSEE, France, 2000, p 41 .

– **البطالة الإجبارية:**

تنتج عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينيات أين اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث إختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية، وكذا الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحثا عن العمل ولو يحصلوا عليه بعد.

– **البطالة الغير منسقة:**

ناتجة عن عدم توافق متطلبات عارضي العمل ومؤهلات طالبي العمل، وهذا راجع لنقص الكفاءات فقد تجد العديد من خريجي الجامعات الجزائرية في جميع التخصصات، لكن بعد الرصيد المتحصل عليه من الجامعة عن الواقع العملي يصعب من إمكانية إدماج هؤلاء الشباب في التخصصات والمراكز التي تناسبهم .

– **البطالة الاحتكاكية:**

تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى (الدراسة، السفر، ...)، وعندما يقرر هؤلاء العودة مرة أخرى لسوق العمل فإن ذلك يتطلب مرور بعض الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة.[1]

– **البطالة المقنعة:**

تحدث عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد، وتنتشر في الأجهزة الحكومية والشركات المملوكة للدولة .[2]

2.علاج البطالة النظري:

تختلف طرق علاج مشكلة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة للحد من البطالة، كما تختلف طرق المعالجة حسب نوع البطالة، ومحاربة البطالة

1 – محمود يونس وآخرون، **اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003 .

2 - عبد الرحمن يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 1999 .

ليس بالأمر السهل ولا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، لذلك فإن الدولة يجب عليها التدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة، ويمكن علاج البطالة كما اقترحها كينز عن طريقين هما [1]:

السياسة النقدية: أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقود، وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجا السلطات إلى زيادة عرض النقود حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة، كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار، يعني خفض تكاليف الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدل البطالة.

السياسة المالية: إن حالة الركود يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة الشراء والبيع والاستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج، ويعني تخفيض ضريبة الدخل زيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، وان تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزياد معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة، وهنا يجب الإشارة إلى دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية متبعة في كثير من الدول الصناعية .

---

1 - مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص ص: 335- 363.

المطلب الثاني: آليات محاربة البطالة في الجزائر.

لقد كانت أزمة النفط سنة 1985 بداية بروز ظاهرة البطالة وعرفت هذه الأخيرة مستويات جد مرتفعة عند تبني الحكومة الجزائرية الإصلاحات الهيكلية خلال التسعينيات وبهدف إيجاد حلول لهذه الظاهرة والتخفيف من آثارها السلبية انتهجت الدولة العديد من الطرق والسياسات والتي تمثلت في المخططات والبرامج الاستثمارية العامة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، وكذا أجهزة وبرامج التشغيل التي كانت أول بداية لها سنة 1989.

الفرع الأول: المخططات والبرامج الاستثمارية العامة:

ابتدءا من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و تحسن مداخيل الدولة، و أمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق برامج لدعم النمو الاقتصادي، فتجسدت في برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وتلاهما برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأخيرا برنامج الاستثمارات العامة وفيما يلي شرح مختصر لهذه البرامج:

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 – 2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج (أي ما يقارب 7 مليار دولار) ويعتبر من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، مركزا على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة اقتصادية تعرف بسياسية الإنعاش الاقتصادي وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازي في عصر الاستثمار(الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض....إلخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي .[1]

1 - عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 52 .

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي: [1]

أ- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

ب-خلق مناصب عمل والحد من البطالة .

ج- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الرئيسية وهي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وذلك عن طريق مضاعف الإنفاق العام، حيث يمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي .
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية .

2.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009):

بتاريخ 2 أفريل 2005 أعلنت رئاسة الحكومة عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات (2005 – 2009)، وجاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004، وقد قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (أي ما يعادل 114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف

1 – ساعو باية، **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص132.

المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى .[1]

و قد تضمن هذا البرنامج ما يلي:[2]

- تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ: 1908.5 مليار دج، أي ما نسبته 45.5% .
- تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ: 1703.1مليار دج، أي ما نسبته 40.5% .
- دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ: 337.2 مليار دج، أي ما نسبته 8% .
- تطوير الخدمة العمومية بمبلغ: 203.9 مليار دج، أي ما نسبته 4.8% .
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بمبلغ: 50 مليار دج، أي ما نسبته 1.1% .

وقد عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايدا ملحوظا خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد شهدت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 ب 79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و 2009، بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15.3 % سنة 2005 و 12% سنة 2009 .

3.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصص له 21214 مليار دينار (أي ما يعادل 115مليار دولار) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دينار (أي ما يعادل 803 مليار دولار)، ونظرا لتأخر في إنجاز بعض المشاريع المندرجة ضمن المخطط الخماسي(

1 – محمد مسعي، **"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص147 .

2 – بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص: 193

2005–2009) والسعي من أجل إحداث حركية تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد تضمن هذا المخطط ثلاث محاور رئيسية:[1]

- تهيئة الإقليم و تنمية البنية الأساسية بنسبة 40% .
- دعم التنمية البشرية و جعلها في خدمة التنمية الاقتصادية بقيمة 10122 مليار دينار بنسبة 47.7% .
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 12.3% .

هذه المحاور التي وضعت من أجل الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

- تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس و الرعاية الصحية.
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمات العمومية.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع و تنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- تطوير اقتصاد المعرفة.
- أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

1 – برنامج التنمية الخماسي (2010–2014)، **بيان اجتماع مجلس الوزراء 12 ماي 2010**، متاح على الموقع:-http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf , 30/03/2017 , h 23:25

4. برنامج الاستثمارات العامة (2015 – 2019):

من أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي قامت الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015-2019، حيث رصدت له نحو262 مليار دولار، وتتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمور قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني. وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار.
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ .
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات واستحداث مناصب الشغل .
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة .
- مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة .إلى غير ذلك من الأهداف التي لا يسعنا ذكرها.

ورغم كل هذه التدابير و الاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية مابين 2015-2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق و التي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى وتم هذا التجميد عن طريق

الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول و الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

الفرع الثاني: أجهزة وبرامج التشغيل:

قامت الحكومة لأول مرة في الجزائر بوضع سياسة خاصة بالتشغيل وذلك سنة 1989 حيث تم وضع أجهزة وسياسات تهدف في مجملها إلى التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل كوكالة ترقية ودعم الاستثمارات والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها، وفيما يلي ذكر لأهم هذه الأجهزة:

1. صندوق دعم تشغيل الشباب:

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء أو ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب بـ 30% و الباقي تساهم به البنوك .[1]

2.جهاز للإدماج المهني للشباب:

تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية،والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، و كان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص و التركيز على المبادرة و الشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين 3 أشهر و 12 شهرا[2] .

3.الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تم إنشاؤه سنة 1994 وتتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل،خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب

---

1 – علوني عمار، <u>دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة – دراسة تقييمية بولاية سطيف</u>، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يوم15–16نوفمبر2011، ص5.

2 – مدني بن شهرة، <u>الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)</u>، طبعة أولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص275 .

اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:[1]

- دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 70 شهرا .
- الدعم و المساعدة من أجل الرجوع إلى العمل .
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين .

4.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع و دراستها و من تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع و تطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل .[2]

5.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي14/1 المؤرخ في 2004/1/22 و هي آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة و دعمها و متابعتها،يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين و النساء الماكثات بالبيت و تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 400000 دج .[3]

6.تجربة صندوق الزكاة:

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية و الولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة

---

1 – ترير علي، إستراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة،15–16نوفمبر 2011، ص9 .

2 – دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر،محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص225 .

3 - علوني عمار، مرجع سبق ذكره، ص6 .

2005 بموجب مرسوم تنفيذي و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها، من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات[1] .

7. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

تأسست الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من:[2]

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية) .

---

1 – دارني سميرة، **صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص114 .

2 – غرزي سليمة، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،2008، ص111 .

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ* .

سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية الجديدة التي تبنتها وشرعت في تمويلها و انجازها منذ سنة 2001 إلى تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي وذلك لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية المالية والسياسية و الأمنية التي مرت بها وذلك لبعث الاستثمار والنمو الاقتصادي من جديد، إذ كان هناك إجماع حول ضرورة الاستثمارات العامة لفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة .في إطار هذه البرامج تم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى إلى دعم الأهداف التنموية وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل والقضاء على البطالة والفقر من بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ تعمل هذه الأخيرة على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتقييمها بالإضافة إلى تمويلها الذي يأخذ أشكالا مختلفة وصولا إلى إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة لمنتجات وخدمات موجه للسوق المحلي أو الدولي.

وللتعرف أكثر على الوكالة قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث نتناول في المطلب الأول تقديم عام لها من حيث التعريف والنشأة والتأسيس الإطار القانوني ومهامها وكذا الهيكل التنظيمي ونتناول في المطلب الثاني نوعية الاستثمارات الممولة وصيغ تمويل هذه الأخيرة والإعانات المالية والامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة لنختم في الأخير بالإجراءات المتخذة من طرف الوكالة من أجل متابعة ودعم الشباب أصحاب المشاريع.

* - Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes.

المطلب الأول: تقديم الوكالة .

الفرع الأول: التعريف والنشأة والتأسيس.

1.التعريف بالوكالة ونشأتها: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 والموافق لـ 08 سبتمبر 1996 وتم تحديد قانونها الأساسي، حيث عدل وتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 – 288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، وتعرف على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش فئة الشباب من خلال إقامة مشاريع استثمارية لإنتاج السلع والخدمات ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطات الوكالة، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار من مجلسها التوجيهي، ومقرها الجزائر العاصمة[1] .

2. دوافع تأسيس الوكالة: ويبدو أن تأسيس هذه الهيئة جاء في إطار تدعيم القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادة والاستقلالية لدى الشباب، زيادة على ذلك كثرة المبادرات الفردية والجماعية لمجموعة من المشاريع الاستثمارية، وتزايد عدد ملفات العروض المقدمة للمؤسسات المنشأة في إطار دعمها وعدد المناصب الموفرة من الشغل، وهو ما تبينه الإحصائيات المرتفعة، حيث نلاحظ انه بعد إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 وخلال مدة سنة وصل عدد طالبي دعم المشاريع الشبابية إلى 16961 طلب، منحت شهادة التأهيل لأكثر من14918مشروع.[2]

كما تجدر الإشارة إلى انه من بين دوافع تأسيس الوكالة، ونتيجة لبعض المشاكل والعراقيل التي عرفتها بعض الهيئات الداعمة لترقية الاستثمار وتشغيل الشباب، هو تجاوز كل النقائص التي اعترضت المشاريع الشبابية ومنها أن دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب امتد إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من اجل تسهيل فرص الاستفادة

1 - المادة الأولى، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 والموافق لـ 08 سبتمبر 1996والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد52، ص: 12 .

2 - العايب ياسين، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مذكرة ماجستير، ص42 .

من القروض البنكية، وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم.[1]

الفرع الثاني: الإطار القانوني للوكالة ومهامها .

1.الإطار القانوني للوكالة: بداية من سنة 1996 تم إصدار سلسلة من النصوص التشريعية لتحديد الإطار القانوني والأسس التي تنظم سير الوكالة وسنقوم بإيجازها كالآتي:

- قانون المالية التكميلي لسنة 1996[2]، الذي تم بموجبه إنشاء الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب عن طريق فتح حساب تخصيص خاص في كتابات الخزينة رقمه 087-302 وحدد طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا بتمويل ودعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض في إطار هذا الجهاز.
- المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996، المتعلق بدعم تشغيل الشباب، والمحدد للمبادئ العامة لسير الجهاز ومختلف أشكال دعم تشغيل الشباب .
- المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمحدد لقوانينها، هذا المرسوم يمنح للوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996[3]، المحدد لشروط ومستوى المساعدة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع .
- قانون المالية لسنة 1997، الذي يحدد الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للمشاريع المنجزة من طرف الشباب.

1 - العايب ياسين، مرجع سبق ذكره ، ص43 .

2 - أمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996 المادة 16 المعدلة بالمادة 60 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 .

3 - أمر رقم 96-31 المؤرخ في 30ديسمبر 1996 .

▪ المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي .

2. مهام الوكالة: أسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المهام التالية[1]:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات

لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تكلف من يقوم بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة، لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، وذلك بالاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها .

1 – المادة (06) من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996،المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 لمؤرخ في 09 رجب عام 1424الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي لاسيما المادة (2) .

• تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي .

وبهذه الصفة تكلف الوكالة وعلى الخصوص بما يلي :

• تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم .

• تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض .

• تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة تمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها .

• تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص .

أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردها المرسوم التنفيذي رقم 03-288 فتمثلت أساسا في تعديل البند الذي ينص على« تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم» وعوضت بما يلي « تشجع كل شكل أخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها»[1]، حيث كان يستفيد أصحاب المشاريع من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة إلا مرة واحدة وهي في حالة الإنشاء، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المشاريع يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية الإنشاء أو عند أي عملية توسيع للقدرة الإنتاجية .

1 - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54 الصادرة في 10 سبتمبر 2003، ص06 .

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة.

1.تسيير و تنظيم الوكالة: يسير الوكالة مجلس توجيهي، ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بلجنة للمراقبة[1].

1.1. المجلس التوجيهي: سنقوم بذكر أعضاء المجلس حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مع التلميح للتعديلات التي طرأت عليه وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 كالآتي[2]:

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل .
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية والبيئة .
- ممثلان عن الوزير المكلف بالمالية .
- ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية .
- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري، استبدل بممثل الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية وممثل للوزير المكلف بالصيد البحري والموارد الصيدية، وهذا راجع لانقسام الوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري لوزارتين .
- ممثل الوزير المكلف بالشباب .
- ممثل الوزير المكلف بالتخطيط .
- ممثل المجلس الأعلى للشباب .
- رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو ممثله .
- المدير العام لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أو ممثله، استبدل بالمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو ممثله، وهذا راجع لتوقف عمل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها سنة 2000 واستبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 .
- رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أو ممثله .
- رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله .

---

1 – المادة 08، 07 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص1 .

2 – المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص ص14،13 .

- مسؤول صندوق ضمانات النشطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة أو ممثله، استبدل برئيس صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض، وهذا راجع لنشأت هذا الأخير سنة 1998 كجهاز مكمل لعمل الوكالة .
- ممثلان عن الجمعيات الشبانية ذات الطابع الوطني والتي يشبه هدفها هدف الوكالة.

كما تم إضافة:

- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية أو ممثله .

يتم تعيين أعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها ولفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و ينتخب رئيس المجلس نظرائه لمدة سنة واحدة، ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الأشكال ولنفس المدة[1].

ويقوم المجلس بعقد اجتماع كل ثلاثة أشهر على الأقل، بدعوة من رئيسه ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلثي (3/2) أعضائه، أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا ادعت الحاجة إلى ذلك[2] .

كما يقوم المجلس بالمناقشة والمصادقة على[3]:

- برنامج نشاط الوكالة .
- نفقات تسيير الوكالة وتجهيزها .
- تنظيم الوكالة ونظامها الداخلي .
- المخطط السنوي لتمويل نشاط الوكالة .
- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة .
- إنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة .
- قبول الهبات والوصايا .

1 – المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص14 .
2 – المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص14 .
3 – المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص ص14–15 .

- اقتناء البنايات و استئجارها ونقل حقوق ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها .

2.1. **المدير العام:** يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالتشغيل وتنهى مهامه بالأشكال نفسها[1] .

ويقوم بالمهام التالية[2]:

- يمثل الوكالة اتجاه الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة .
- يحرص على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة، ويتولى تنفيذ قرارات المجلس .
- يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة، ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به .
- يقاضي أمام العدالة ويقوم بكل إجراء تخفضي .
- يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات ويعرضها على المجلس ليوافق عليها .
- يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على المجلس ليوافق عليها .
- يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به .
- يأمر بصرف نفقات الوكالة .
- يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصيلة وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة المجلس .
- يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على المجلس ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه .

3.1. لجنة المراقبة:

تتكون اللجنة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم المجلس، وتعين اللجنة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها[3] .

---

1 – المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص15 .

2 – المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص15 .

3 – المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص15 .

تعقد اللجنة اجتماعا في نهاية كل ثلاثة أشهر وذلك بحضور المدير العام، وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها، وتقوم بالمهام التالية[1]:

– تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة .

– تدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس، ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام .

– تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما إلى نهايتهما بمبادرة منها أو بناءا على قرار من المجلس .

– يترتب على اجتماعات اللجنة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف .

– يحدد المجلس في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء اللجنة ويحدد التكفل بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تسديدها .

1 – المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص ص15–16 .

2.موارد ونفقات الوكالة .

1.2. مواردها: تتحصل الوكالة على مواردها من[1]:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .
- حاصل استثمار الأموال المحتملة .
- الهبات والوصايا .
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيآت الوطنية و الدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية.
- كل حاصل أخر يرتبط بنشاطاتها .

2.2. نفقاتها: تتمثل نفقات الوكالة في[2]:

- نفقات التثبيت.
- نفقات التسيير والصيانة.
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها .

3.أهم الصناديق التابعة للوكالة: من بين أهم الصناديق التابعة للوكالة نجد [3]:

1.3. **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:** تم إنشائه في 30 ديسمبر 1996، وهو مكلف بتمويل المشاريع لترقية تدعيم الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة وذلك لإتمام رأسمالهم الخاص بمشاريعهم بالإضافة إلى القروض الممنوحة لهم من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

2.3. **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض:** تم إنشاؤه في 09 جوان 1998 حسب المرسوم التنفيذي رقم 98/ 200، وتم تعديله وتكميله بالمرسوم التنفيذي رقم 289/03 في 06 سبتمبر 2003، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث

---

1 - المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص16 .

2 – المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص16 .

3 – بن شهنو فريدة، بن علال بلقاسم، **إستراتيجية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كحل للحد من البطالة – دراسة ميدانية لحالة وكالة تلمسان(1999–2010)**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول - إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15و16 نوفمبر 2011، ص3 .

يتكفل بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية والموجهة للشباب أصحاب المشاريع .

المطلب الثاني: الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة.

الفرع الأول: ماهية الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة وأنواعها:

1.ماهية الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة: الاستثمارات الممولة في إطار الوكالة عبارة عن مؤسسات مصغرة للإنشاء أو التوسيع .

1.1 تعريف المؤسسة المصغرة: في الجزائر يتلخص تعريف المؤسسة المصغرة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معايير: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية على النحو التالي[1]:

- **المؤسسة المصغرة:** تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج .

- **المؤسسة الصغيرة :** تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين 10 و 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج .

- **المؤسسة المتوسطة:** هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار سنويا، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100و500 مليون دج

2.1 أنواع المشاريع الصغيرة: ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات[2]:

---

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 1-18 المؤرخ في2001/12/12) .

2 - عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة – حالة ولاية المسيلة –، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011، ص7 .

- **الأعمال الأولية:** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

- **الصناعات التحويلية:** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

- **مشروعات الخدمات:** والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **المشاريع الإنتاجية:** أساسها التحويل أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، وبدورها تنقسم إلى نوعان:

▪ **المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية** مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

▪ **المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى** كالصناعات الوسيطة لصناعات السيارات.

- **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة و الإصلاح والتنظيف.

- **المشروعات التجارية:** أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل تحقيق ربح، أي هي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.

وهناك تصنيف أخر يصنف المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة تحت مسمى الصناعات الصغيرة إلى:

- **الصناعات التقليدية الحرفية:** التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط؛

- **الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية:** وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث...الخ؛
- **الصناعات التي تنتج منتجات متطورة:** وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، ...إلخ).

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني رقم (01):

الشكل رقم (01): تصنيف المشروعات الصغيرة

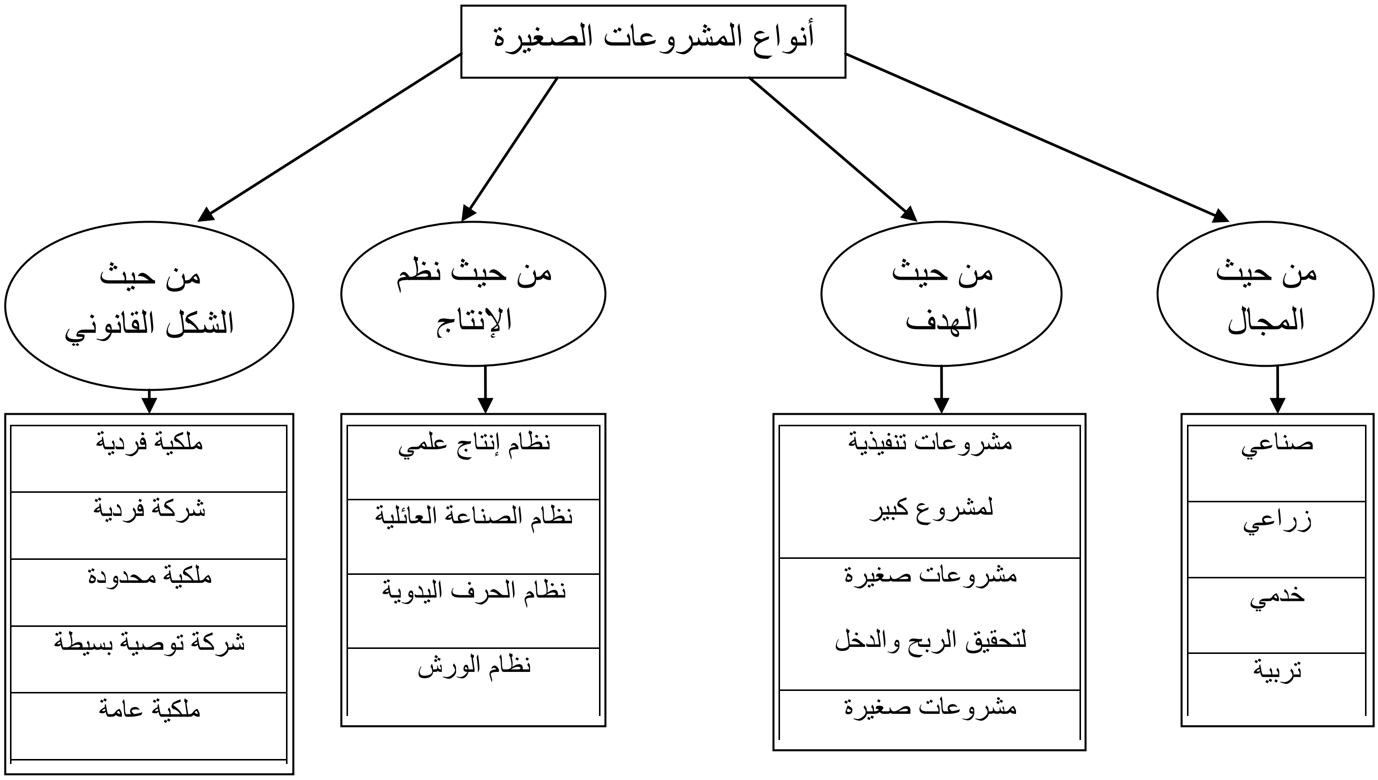

المصدر: عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، **<u>دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة – حالة ولاية المسيلة</u>** –، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011، ص8 .

2.نوعية الاستثمارات الممولة: تمول الوكالة نوعين من الاستثمارات:

1.2. استثمارات الإنشاء: ويتعلق بإنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع الذين تتوفر فيهم شروط التأهيل .

2.2. استثمارات التوسيع: فيتعلق بالاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة بعد انتهاء مرحلة الاستغلال مع توفر شروط معينة .

الفرع الثاني: صيغ التمويل والإعانات التي تقدمها الوكالة وشروط الحصول عليها:

1.صيغ التمويل: تقدم الوكالة صيغتين لتمويل الاستثمارات بنوعيها (الإنشاء و التوسيع) بحيث إجمالي التكلفة الاستثمارية لا تتجاوز 10 ملايين دج في كلتا الصيغتين وهما كالتالي:

1.1. التمويل الثنائي: يتكون رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة . ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

- **المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج .

جدول رقم 01: المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة(الوكالة)
%71	%29

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- **المستوى الثاني:** مبلغ الاستثمار يتجاوز 5.000.000 دج .

جدول رقم 02: المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة(الوكالة)
%72	%28

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

2.1. التمويل الثلاثي: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، و القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة،وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة.يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

- **المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج .

جدول رقم 03: المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي
%01	%29	%70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- **المستوى الثاني:** مبلغ الاستثمار يتجاوز 5.000.000 دج .

جدول رقم 04: المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي
%02	%28	%70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

2.الإعانات المالية والامتيازات الجبائية: تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين[1]:

1.2. مرحلة الانجاز:

1.1.2. الإعانات المالية: تمنح للشباب أصحاب المشاريع في مرحلة الانجاز ثلاثة قروض بدون فائدة وهي:

❖ قرض بدون فائدة يقدر بـ 5.00.000 دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات.

❖ قرض بدون فائدة يقدر بـ 5.00.000 دج موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

❖ قرض بدون فائدة الحد الأقصى له 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء،والخبراء والمحاسبين .

1 - منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط .

كما انه وخلال سنة 2013 تم منح فترة إرجاء لتسديد القرض البنكي لمدة 03 سنوات، ليتم بعدها تسديد القرض البنكي على شكل أقساط سداسية لمدة 05 سنوات، يليها تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على شكل أقساط سداسية أيضا ولمدة 05 سنوات ؛ بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 100% على معدلات الفائدة الذي تطبقه البنوك[1] .

2.1.2. **الامتيازات الجبائية:** يستفيد الشباب أصحاب المشاريع في مرحلة الانجاز من الإعانات الجبائية التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تطبيق المعدل المخفض لـ 5%فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تستعمل في إنجاز الاستثمار .
- تخفيض من نسبة ضريبة نقل الملكية إلى 8% للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبناءات الإضافية .
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للمؤسسات المصغرة .
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتساب العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط.

2.2. **مرحلة الاستغلال:** تمنح للشباب أصحاب المشاريع إعانات جبائية في مرحلة الاستغلال وذلك لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق

1 – المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 253 – 13 المؤرخ في 02 جويلية 2013، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 2013 .

الخاصة*، تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة، وتتمثل هذه الامتيازات في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني .
- الاستفادة من المعدل المخفض لـ: 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسات المصغرة .
- إعفاء ضريبي تدريجي إبتداءا من انتهاء فترة الإعفاء لمدة 03 سنوات بنسبة 75%، 50%، 25% على التوالي .
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط .
- الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

ملاحظة: بالنسبة لاستثمار التوسيع مقارنة باستثمار الإنشاء فإنه تمنح نفس الامتيازات في مرحلة الإنجاز بينما لا تمنح أي إعانات خلال مرحلة الاستغلال .

* –المناطق الخاصة هي مجموع البلديات والمناطق الواجب ترقيتها، التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 89/09 المؤرخ في 07 فيفري 1989، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 91/321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991 .

3.شروط الاستفادة من الإعانة المقدمة من قبل الوكالة .

1.3. في حالة استثمار الإنشاء [1]:

- ✓ أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و 35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار 03 مناصب عمل دائمة على الأقل بما في ذلك صاحب أو أصحاب المشروع (يمكن رفع سن المسير إلى 40 سنة كحد أقصى) .
- ✓ أن يكون ذو تأهيل مهني أو ذو ملكات معرفية معترف بها .
- ✓ أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة .
- ✓ ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة .
- ✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل .

2.3. في حالة استثمار التوسيع[2]:

- ✓ جمع 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو المناطق الخاصة.
- ✓ تسديد نسبة 70% من القرض البنكي .
- ✓ تسديد كامل القرض في حالة تغير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي .
- ✓ تسديد نسبة 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي .
- ✓ تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام .
- ✓ تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة .

الفرع الثالث: مرافقة ومتابعة المؤسسات المصغرة:

مهما كان نوع الاستثمار ترتكز متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة حول المحاور التالية [3]:

- المشورة والتوجيه خلال نضج فكرة المشروع .
- مرافقة الشباب أصحاب المشاريع خلال إنشاء المؤسسة المصغرة .

---

1 - المادة 02، المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 .

2 – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة**، ص 10 .

3 – المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 11 .

- متابعة احترام التزامات المؤسسة المصغرة من في إطار دفتر الشروط والإرسال الدوري للمعطيات المتعلقة بتطويرها .
- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بالمشروع .
- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع .

خلاصة:

أصبحت مشكلة البطالة تكتسي أهمية بالغة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على المجتمع والفرد، فهي محل انشغال السلطات العمومية في أي بلد، كما أنها تشغل بال العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، وأصبحت تستهوي الكثير من الباحثين والخبراء لتقديم مساهماتهم في تحليل هذه الظاهرة .

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري لظاهرة البطالة وآلية محاربتها، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأهم جهاز للحد من البطالة، حيث قمنا بشرح المفاهيم العامة حول البطالة وطرق قياسها، والإجراءات المتخذة للحد منها في الفكر الكينزي، والمتمثلة في السياسة النقدية والمالية، والتي قامت الجزائر بتطبيقها عن طريق برامج استثمارية كان أولها 2001-2004، وآخرها 2015-2019، كما حرصت على تشجيع الاستثمار بإنشاء أجهزة لدعم وتطوير الاستثمار، والتي كان من أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث تطرقنا لها بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل، والتي سوف ندرس أثرها على البطالة في الفصل الثاني.

الفصل الثانـي :

واقع البطالة والاستثمارات الممولة من طرف الأجهزة الحكومية.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري للبطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للدراسة وذلك بتحليل الواقع لكل منهما في الجزائر للفترة 2000-2015، حيث عرف الاقتصاد الجزائري في بداية هذه الفترة انتعاشاً انعكس إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل، فقد سجلت نسب البطالة انخفاضا من 28,9% سنة 2000 إلى 11,2% سنة 2015، وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والبرامج، وفي إطار هذه البرامج تم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى إلى دعم الأهداف التنموية وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل والقضاء على البطالة ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJحيث تعمل هذه الأخيرة على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال، ولتحليل واقع البطالة في الجزائر والاستثمارات الممولة من طرف الوكالة وكذا أثر هذه الاستثمارات على معدلات البطالة للفترة 2000-2015 قمنا بتقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر للفترة 2000 - 2015.

المبحث الثاني: بيان أثر الوكالة ضمن أثر البرامج الاستثمارية وأجهزة دعم الاستثمار على البطالة في الجزائر للفترة 2000 - 2014 .

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

عرفت البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا و متتاليا، فقد انتقل عدد البطالين من2.510.863 سنة 2000إلى 1.337.000 سنة 2015، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق ا لعمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، و ذلك عن طريق زيادة الطلب الكلي و من ثم خلق فرص عمل جديدة .

كما قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء وتنشيط مجموعة من الأجهزة الخاصة بدعم وتطوير الاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ....الخ، هذه الأخيرة عرفت تطورات وتعديلات في طريقة تمويلها للمشاريع كتخفيض نسبة المساهمة الشخصية وغيرها من التغييرات التي هدفها الأول هو تشجيع الاستثمار للقضاء على البطالة خصوصا وسط الفئة الشبانية .

سنعتمد في تحليلنا لواقع البطالة في الجزائر على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي ووزارة المالية .

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة بشكل عام.

بداية من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار البترول انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي عن طريق وضع مخططات وبرامج وأجهزة لدعم الاستثمارات، والتي ساهمت في خفض معدلات البطالة من28,9%سنة 2000 لتصل أدنى نسبة لها سنة 2013 إلى 9,8%، والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

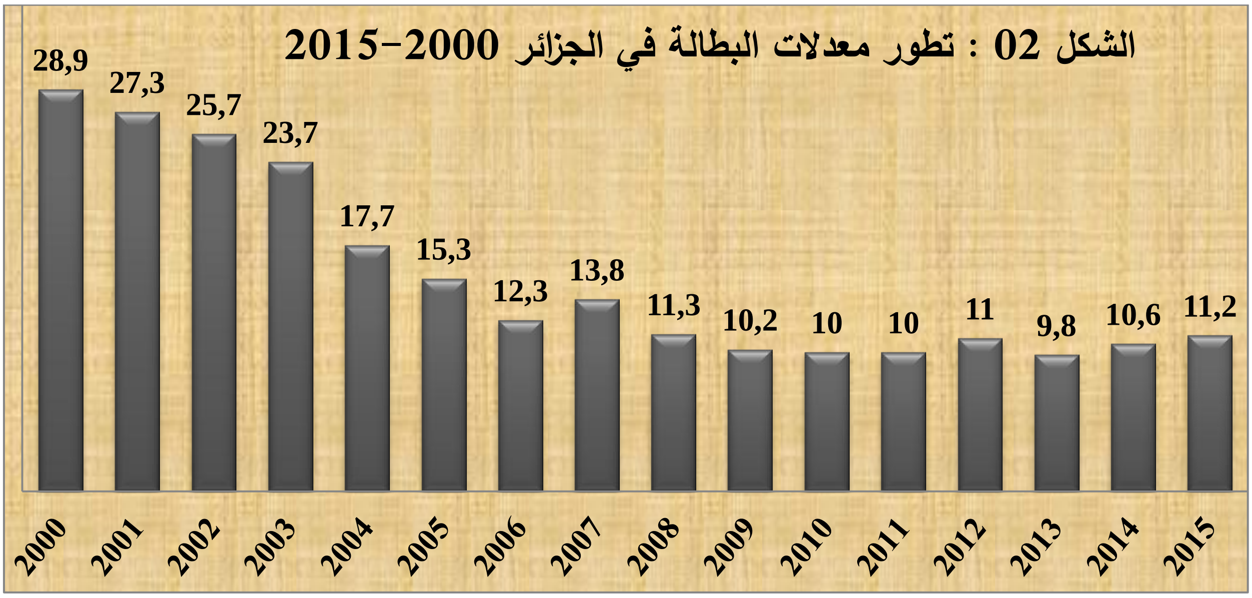

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن تطور معدلات البطالة مر بمرحلتين:

1.المرحلة الأولى من 2000-2006:

تميزت هذه المرحلة بالانخفاض المستمر لمعدلات البطالة من 28,9% سنة 2000 أين كان عدد البطالين 2.510.863 شخص إلى 12,3% سنة 2006 أين أصبح عدد البطالين 1240841 شخص، وهذا نتيجة ارتفاع معدل العمالة* حيث انتقل من 30,5% (6.179.992 عامل) سنة 2000 إلى 37,2% (6.179.992 عامل) سنة 2006، هذه التطورات الحاصلة في معدلات البطالة والعمالة مردها بالأساس إلى الارتفاع القياسي في أسعار البترول وهذا بحكم الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث كان السعر 24,8 دولار للبرميل في سنة 2001 ، ثم أخذت في الارتفاع لتبلغ61,7 دولار للبرميل سنة 2006، ومن جهة أخرى انتهاج الدولة لسياسة استثمارية محاولة منها لتنشيط الاقتصاد خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الأجهزة الداعمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، ووضع برامج استثمارية خصصت لها مبالغ ضخمة، حيث ارتفعت النفقات العمومية من 1.199.910 مليون دج (منها 318.940 مليون دج لنفقات التجهيز) سنة 2000 إلى2.543.350 مليون

*معدل العمالة هو نسبة السكان المشتغلون إلى السكان في سن العمل .

دج (منها 1.091.380 مليون دج لنفقات التجهيز) سنة 2006، أي بزيادة في الإنفاق تقدر ب 1.343.440 مليون دج (منها 772.440 مليون دج لنفقات التجهيز) .

2.المرحلة الثانية من 2007-2015:

تميزت هذه المرحلة بالتذبذب في معدلات البطالة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، بحيث ارتفعت في سنوات 2007 و 2012 و 2014 و2015 وبلغت بذلك 13,8% و 11% و 10,6% و 11,2% على التوالي وانخفضت في باقي السنوات أين وصلت إلى أدنى معدل لها المقدر ب 9,8% سنة 2013، وبتحليلنا لوضعية البطالة في هذه المرحلة نجد أن معدل العمالة انخفض في سنتي 2007 و 2014 حيث بلغ 35,3%و 36,4 على التوالي ومرتفع في باقي السنوات، وبالنسبة لأسعار البترول استمرت في الارتفاع والتي بلغت 68,19 دولار للبرميل في سنة 2007، وفي شهر أوت 2008 بلغت 140 دولار للبرميل ثم أخذت في التراجع لتبلغ أقلمن 40 دولار للبرميل في ظرف قياسي مع نهاية سنة 2008، وفي سنة 2009 أخذت أسعار البترول تتحسن تدريجا من سنة إلى أخرى لتنهار مرة أخرى خلال سنتي 2014 و 2015ليصل إلى 37دولار للبرميل، أما بالنسبة للنفقات العمومية فقد استمرت في الارتفاع وقد قدرت سنة 2015 ب 8.858.000 مليون دج (منها 3.885.000مليون دج لنفقات التجهيز) ولكن بسبب السياسة الترقيعية للدولة وذلك بخلق مناصب عمل مؤقتة وانعدام إستراتيجية لدعم ومتابعة الاستثمارات المنجزة، ومع ارتفاع خريجي الجامعات والمعاهد، مما أدى إلى عجز سوق العمل على التوفيق بين عارضي العمل وطالبيه.

ورغم الانخفاض الملحوظ في معدلات البطالة في الجزائر حيث خفضت البطالة بمقدار 17.7 نقطة خلال 15 سنة، وبعدل متوسط يقدر ب 15,55%، إلا أنها تبقى مرتفعة وبعيدة عن المعدل المتوسط المقبول عالميا والمقدر ب 5,7%، والجدول التالي يبين التحليل الوصفي لمعدلات البطالة خلال الفترة 200-2015:

الجدول رقم 05: التحليل الوصفي لمعدلات البطالة 2000-2015 .

أدنى قيمة	أقصى قيمة	المتوسط	التباين
9,8	28,9	15,55	47,3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 02 .

من خلال الجدول رقم 05 نرى أن أدنى معدل هو 9,8% والذي حقق سنة 2013 وهو نفس المعدل الذي كان قبل أزمة النفط التي حدثت سنة 1985، وبذلك نجد أن الدولة لم تتقدم إلى الأمام وإنما رجعت 30 سنة إلى الخلف، وذلك جراء الاعتماد الوحيد على عائدات البترول وعدم استغلال هذه العوائد بإنشاء استثمارات منشئة لمناصب عمل هذا من ناحية، وتراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، وعدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل.ولبيان التغير في معدلات البطالة نورد الشكل التالي:

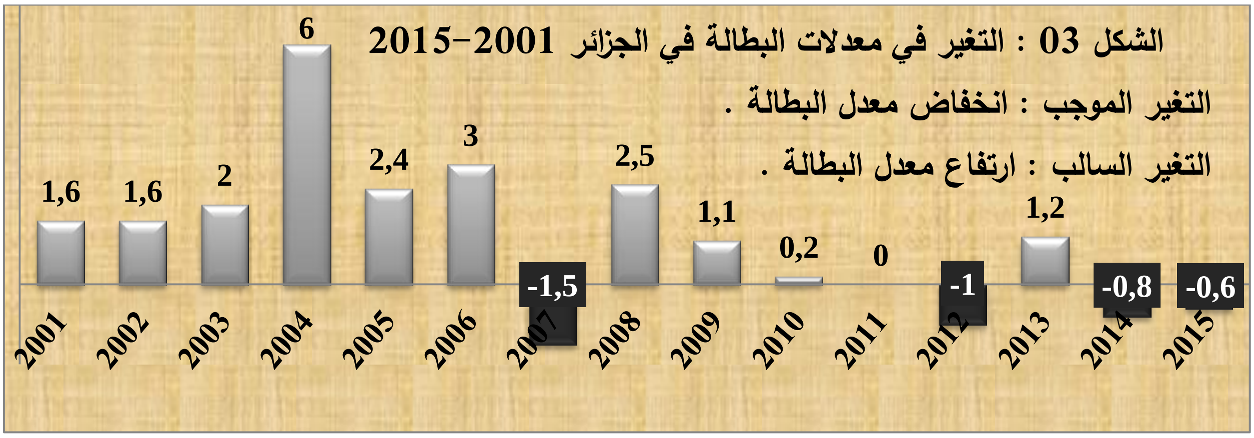

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 02 .

بالنظر إلى الشكل رقم 03 نجد معدل البطالة يتغير بين 0,2 و 3 نقطة إلا في سنة 2004 أين وصل أقصى تغير يقدر ب 6 نقط، وهو تغير لافت للانتباه ويرجع إلى الاستعمال الكثيف لليد العاملة خصوصا عقود ما قبل التشغيل، وعلى العموم نجد التغير في المتوسط مقدر ب1,18 نقطة،و هو تغير مقبول اقتصاديا بغض النظر عن مدى دقة الإحصائيات .

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة حسب تركيبة المجتمع.

تجدر الإشارة أن هناك تباينات في معدلات البطالة حسب النوع والمنطقة والشهادة والعمر وفيما يلي بيان ذلك:

الفرع الأول: تطور معدلات البطالة حسب النوع:

بالنظر في تركيبة المجتمع الجزائري من زاوية النوع نجد أنه يتوزع بالتقريب بالتساوي بين الذكور والإناث مع فارق بسيط، لكنه يختلف في التوزيع بين الجنسين في معدل النشاط والعمالة والبطالة، حيث تشكل النساء نسب ضعيفة في سوق العمل، كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 04: توزيع السكان النشطين والمشتغلين حسب النوع لسنتي 2000 و 2015 .

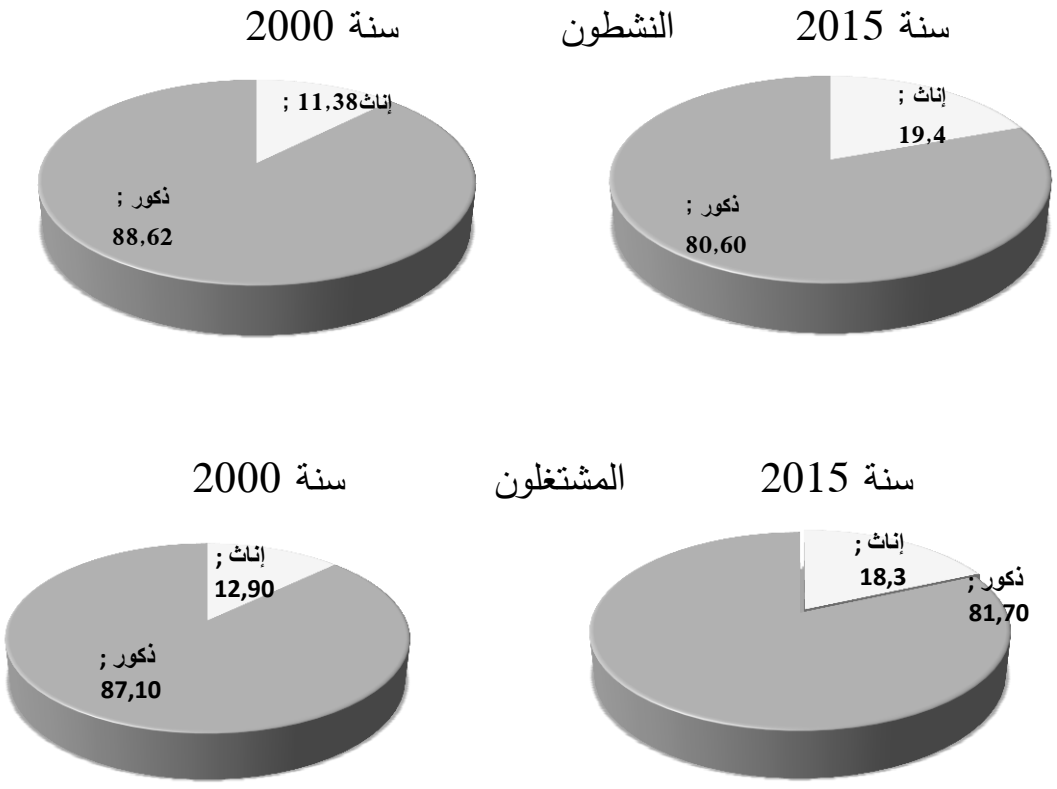

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

يتضح لنا من خلال الشكل رقم 04 أن فئة الإناث تشكل نسب ضعيفة في توزيع السكان النشطين والمشتغلين، حيث كان عددهن 1.082.801 و797.083 على التوالي في سنة 2000، مع تحسن طفيف خلال سنة 2015 أين بلغ عددهن 2.317.000 و 1.934.000على التوالي، ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالذكور، ويرجع هذا إلى أن الإناث لها

وظيفة اجتماعية تتمثل في تدبير المنزل وتربية الأولاد، كما أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة خاصة في الريف، أما توزيع نسب البطالة فكان كالتالي:

الشكل 05: توزيع السكان البطالين حسب النوع لسنتي 2000 و 2015 .

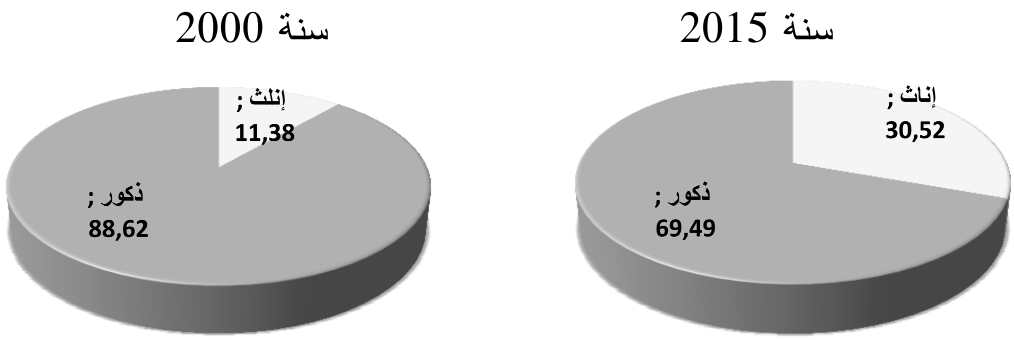

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 05 نجد أن غالبية البطالين من الذكور، حيث كان عددهم سنة 2000 يقدر ب2.225.145وانخفض إلى954.000،أما الإناث فقد ارتفع عددهن من 250.000سنة 2000 إلى 384.000سنة 2015، وبذلك فإن معدلات بطالة الإناث يبقى هو الغالب، وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

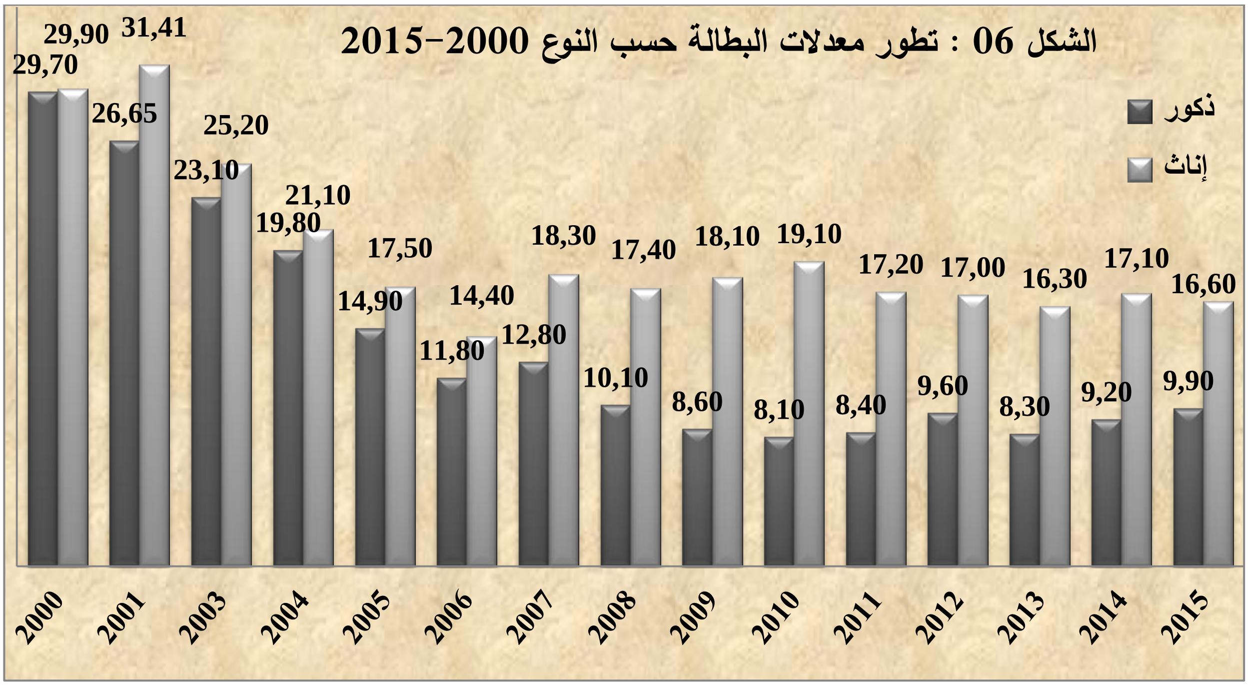

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 06 يتضح لنا أن معّدلات البطالة لدى الإناث بلغت أرقاما قياسية خاصة سنة 2001 أين وصلت إلى حدود31,41%، وبالرغم من انخفاضها بداية من سنة 2003، إلا أنها عادت لترتفع مرة أخرى ببداية من سنة 2007، و لا يزال المعّدل المتوسط خلال طول الفترة 2000-2015 عند نسبة قدرها 19,77%، كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: التحليل الوصفي لمعدلات البطالة حسب الجنس.

أدنى قيمة		أقصى قيمة		المتوسط		التباين	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
8,10	14,40	29,70	31,41	14,06	19,77	52,3	25,56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 06 .

من خلال الجدول رقم 06 نجد أن أدنى معدل لفئة الإناث كبير مقارنة بفئة الذكور والمقدر ب 14,40%(253.000 امرأة) سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع إلى عّدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي[1]:

✓التوسع في تعليم الإناث، فضلا عن تغّير بعض العادات و التقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة وخاصة في الريف، مما أّدى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل، ومن ثم زيادة عرض العمل من طرفهن.

✓تحيّز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم و الصحة،مما جعل هذه القطاعات متخمة بالعمل النسوي و من ثم تقل معدلات الطلب عليهن، مما ينعكس في صورة بطالة إضافية لهم، وبالتالي يسهم في زيادة حجم البطالة ومعدلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيرتها فيما بين الذكور .

✓تراجع الحكومة تدريجيا في تعيين الخريجين، مما أّدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع العام كان يمثل المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل.

1-صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل العاشر:مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، 2004،ص13-14.

الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة حسب المنطقة:

بالنظر إلى توزيع المجتمع بين الريف والمدينة نجد أن غالبية السكان يتمركزون في هذه الأخيرة، وذلك ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 07: توزيع السكان حسب المنطقة لسنتي 2000 و 2014 .

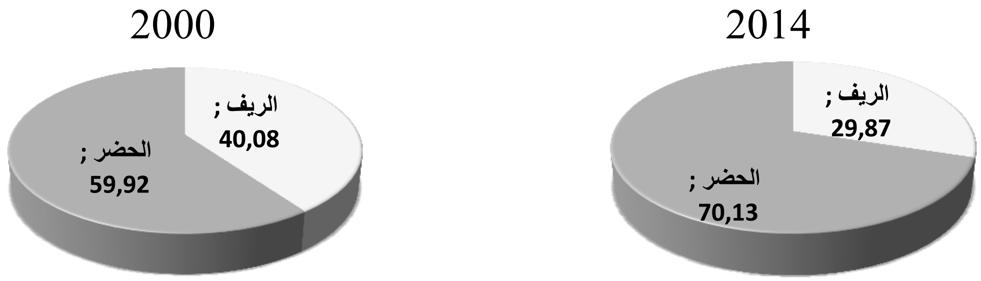

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي .

من خلال الشكل رقم 07 نجد أن غالبية السكان في توجد المدن، حيث كان عددهم 18.684.936 سنة 2000 و 27.304.259 سنة 2014، مقارنة بالريف أين بلغ عددهم 12.498.722 سنة 2000 و 11.630.075 سنة 2014، ويرجع ذلك إلى النزوح الريفي التي سببتها العشرية السوداء، وكذا تمركز النشاطات الاقتصادية في المدن، هذا بالنسبة لتوزيع السكان أما بالنسبة لتوزيع نسب النشاط والتشغيل والبطالة فهو ما يبينه الشكل الآتي:

الشكل 08: توزيع السكان النشطين والمشتغلين حسب المنطقة لسنتي 2000 و 2011

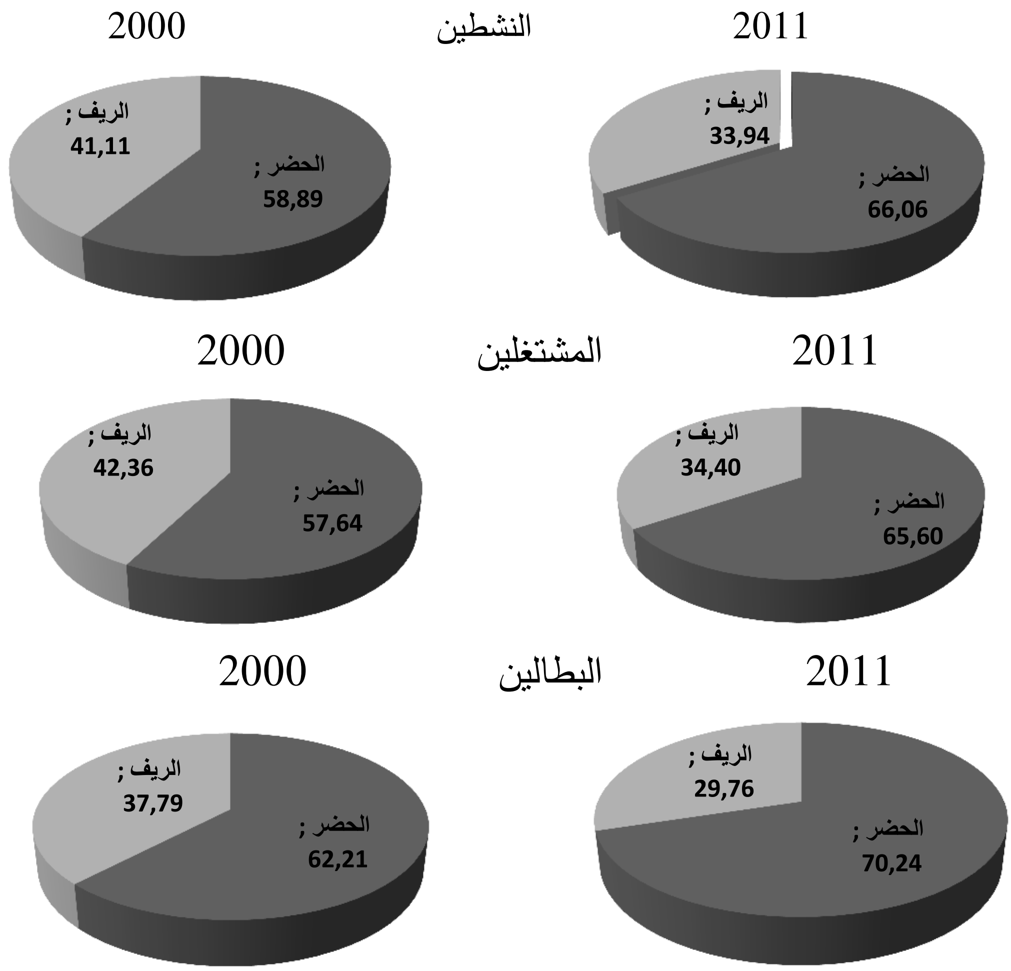

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 08 نرى بأن غالبية السكان في النشاط والتشغيل والبطالة موجودة في المدينة، حيث بلغ عددهم 5045707 و 3590366 و 1455341على التوالي سنة 2000، ليرتفع إلى 7043000 و6297000 و746000 على التوالي سنة 2011، أما بالنسبة لمعدلات البطالة في الريف والمدينة فكانت كما يلي:

الشكل 09 : تطور معدلات البطالة حسب المنطقة 2000-2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 09نلاحظ أن معدلات البطالة في المدينة مرتفعة عنها في الريف، وذلك راجع لما ذكرناه سابقا، إلا في سنة 2005 أين فاقت نسبة البطالة في الريف عنها في المدينة،وقد قدر عدد البطالين 933.632 و 1.577.231 على التوالي سنة 2000، وبلغ عددهم 613.232 و 835.056على التوالي سنة 2005.

الجدول رقم 07: التحليل الوصفي لمعدلات البطالة حسب المنطقة 2010-2015.

أدنى قيمة		أقصى قيمة		المتوسط		التباين	
الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
10,60	8,70	30,49	28,71	16,53	15,09	52,35	50,09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 09 .

يظهر لنا من الجدول رقم 07 أن أدنى معدل محقق في الريف والمدينة هو 8,70% (316.000 عاطل)و10,60% (746.000عاطل) على التوالي سنة 2011 .

الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة حسب الشهادة:

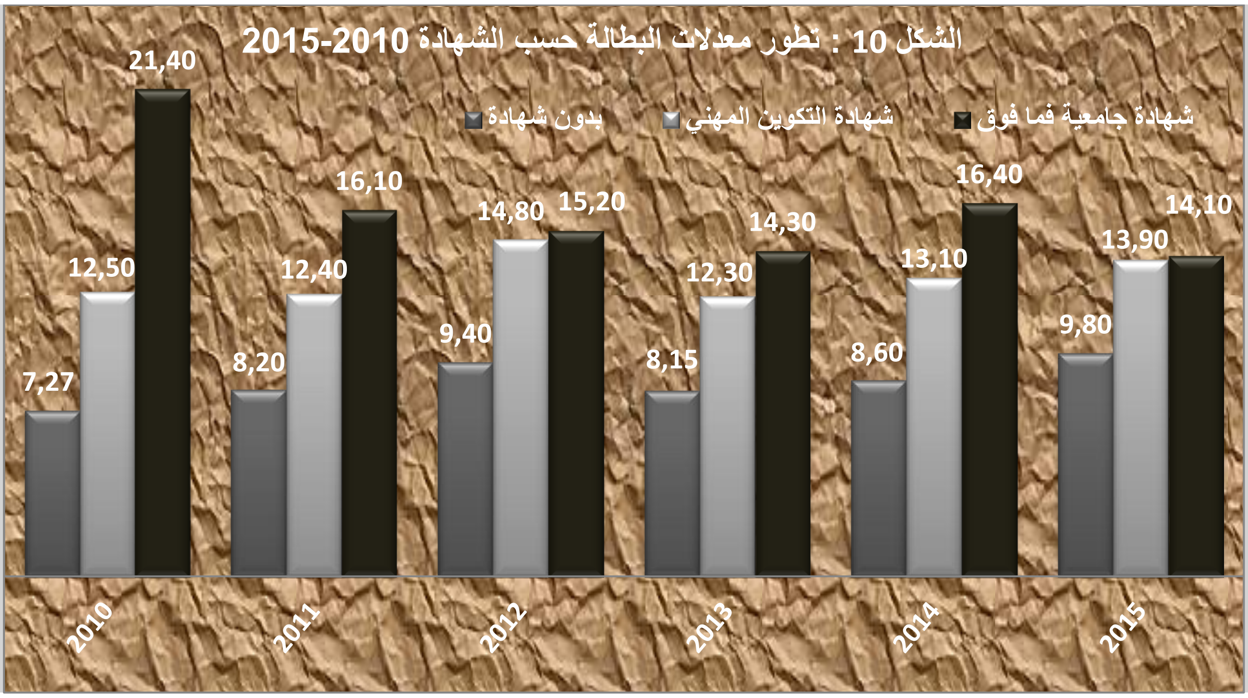

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 10 نجد أن أعلى معدلات البطالة تمس بالدرجة الأولى الفئة أصحاب الشهادات الجامعية فما فوق والتي سجلت أكبر معدل 21,40% سنة 2010، ثم تأتي في الدرجة الثانية الأشخاص الحاصلين على شهادة التكوين المهني والتي سجلت أكبر معدل لها 14,80% سنة 2012، وأخيرا الأشخاص بدون شهادة والتي سجلت أكبر معدل 9,80%سنة 2015، هذا من جهة أكبر معدل، أما من جهة التطور فنلاحظ أن معدل البطالة لأصحاب الشهادات العليا في انخفاض مستمر ليصل إلى 14,10% سنة 2015، وعلى العكس نلاحظ أن معدل البطالة لدى الأشخاص بدون شهادة في ارتفاع مستمر، حيث كان المعدل سنة 2010 يقدر ب 7,27% ليصل سنة 2015 إلى 9,80%، أما بالنسبة لأصحاب شهادة التكوين المهني فمعدل البطالة عندهم متذبذب يرتفع وينخفض من سنة إلى أخرى.

وتجدر الإشارة أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة غالبيتها من الأشخاص بدون شهادة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 11: التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة لسنة 2015 .

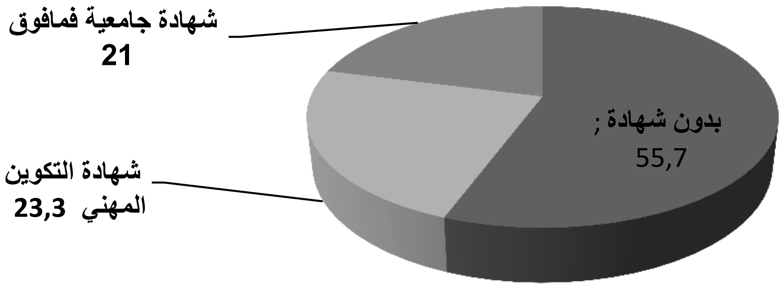

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

الفرع الرابع: تطور معدلات البطالة حسب السن:

بالنظر إلى تركيبة المجتمع الجزائري نجد أن غالبيته من فئة الشباب، وبالتالي فأمام الدولة فرصة لاستغلال هذه الفئة وتحد كبير في حال فشلت في استغلالها، فهي فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا ما تم تدريبها وإدماجها في النشاط الاقتصادي، فالشباب عادة ما يتمتعون بالإقبال على المخاطرة و الابتكار والإبداع وهي مميّزات أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الإنتاجية والدخل، وهي أيضا تحد كبير إذ تكون نتائج الفشل في استغلال ما يطلق عليه المتخصصون"الهبة الديموغرافية" نتائج خطيرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لأن قطف ثمار هذه الفرصة لا يأتي من تلقاء نفسه إنما يتوقف على مدى استجابة السياسات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، وفي الوقت المناسب [1].

الشكل الموالي يمثل التركيبة العمرية للمجتمع الجزائري، حيث تم أخذ المعدل المتوسط لتطور السكان حسب العمر من سنة 2000 إلى 2014:

الشكل 12: المعدل المتوسط للتركيبة العمرية للمجتمع الجزائري 2000-2014 .

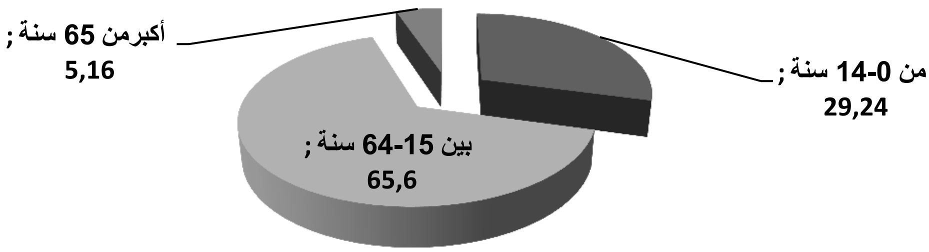

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي .

1- منظمة العمل العربية، **التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية**، 2012، الجيزة، جمهورية مصر العربية، ص 9-10 .

من خلال الشكل رقم 12 نلاحظ أن السكان في سن العمل هم الفئة الغالبة على المجتمع الجزائري،كما نلاحظ أن نسبة الفئة الداخلة إلى سوق العمل أكبر من نسبة الفئة الخارجة منه، إذا فهو مجتمع فتي وبالتالي نستنتج أن نسبة السكان في سن العمل مستمرة في الزيادة في المستقبل.

وسوف نركز في تحليلنا للبطالة حسب السن على فئة الشباب، لذا سنعتمد على أسلوبين، الأسلوب الأول يعتمده الديوان الوطني للإحصائيات وهو تقسيم السكان في سن العمل إلى فئتين، فئة الشباب (15-24) وفئة الراشدين (25 سنة فما فوق)، والأسلوب الثاني قمنا بحسابه وفقا لمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات، وذلك من أجل التركيز على الفئة التي تمول مشاريعها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وبذلك فقد قسمنا السكان في سن العمل إلى 03 فئات(15-19 سنة، ومن20-39 سنة وهي التي تهمنا، ومن 40 سنة فما فوق).

1.الأسلوب الأول:

بالنظر إلى نسب توزيع البطالة حسب السن لسنة 2000 نجدها غالبيتها في فئة الشباب، والعكس سنة 2015، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 13: توزيع نسب البطالة حسب السن(الشاب والراشد) لسنتي 2000 و 2015 .

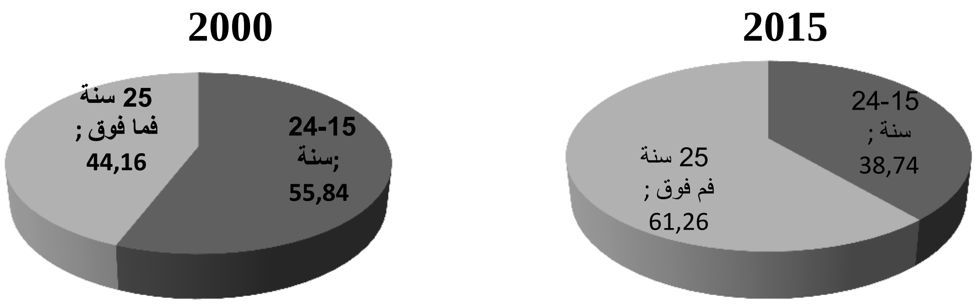

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 13 نلاحظ أن نسب توزيع البطالة لفئة 25 سنة ارتفعت خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى ارتفاع عدد خريجي الجامعات وتشبع سوق الشغل،والعكس بالنسبة إلى فئة 15-24 سنة التي تقلصت نسبة التوزيع عندها خلال الفترة .

أما عن معدلات البطالة للفئتين فهي كما في الشكل التالي:

الشكل 14 : تطور معدلات البطالة حسب السن (الشاب والراشد) 2000-2015

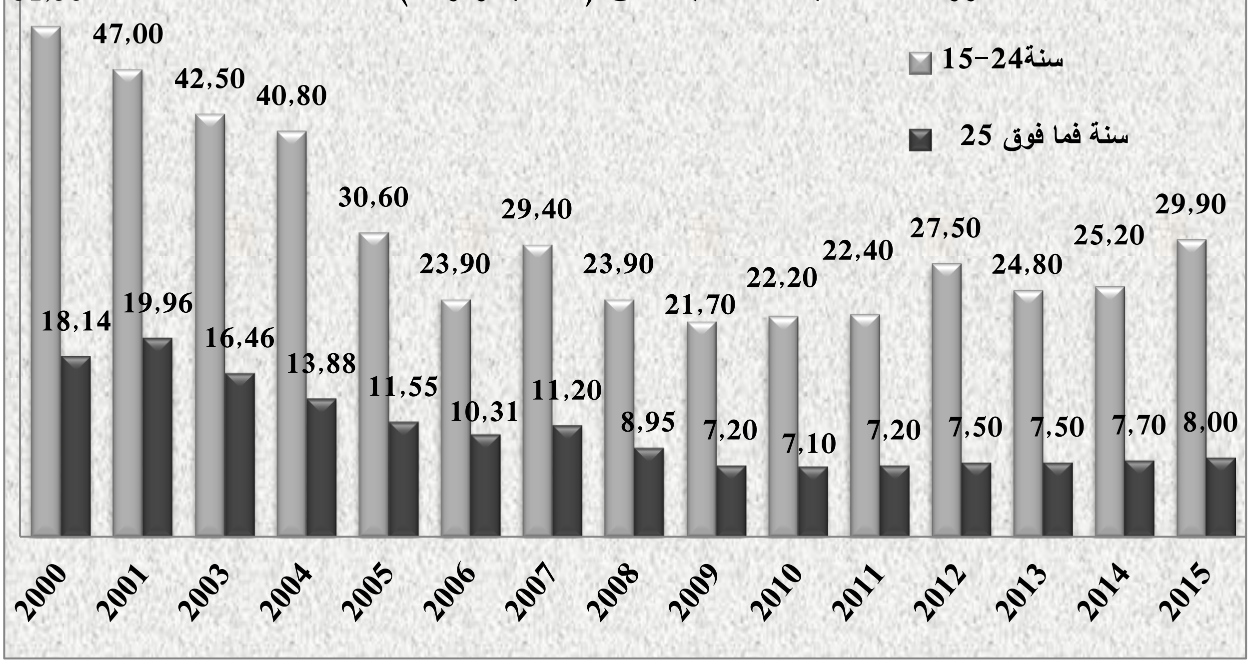

المصـدر: مـن إعـداد الطالـب بالاعتمـاد علـى معطيـات البنـك الـدولي والـديوان الـوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل رقم 14 نلاحظ أن معدلات البطالة لدى فئة الشباب سجلت أرقام قياسية ففي سنة 2000 وصلت إلى 51,30%، ورغم انخفاضها خلال الفترة 2000-2009 أين سجلت أدنى معدل لها في نهاية هذه الأخيرة 21,70%ومع ذلك تبقى مرتفعة،لتعاود الارتفاع مرة أخرى أين وصلت سنة 2015 إلى 29,90%،وهذا راجع إلى أن هذه الفئة تندرج تحتها فئة الأفراد من 15-19 سنة التي غالبيتها لا يشتغلون، كما أنهم لا يساهمون في المشاريع الاستثمارية إلا بنسب قليلة، وعلى العكس نجد أن فئة الأفراد 25 سنة فأكثر لها النصيب الأكبر في المشاريع والعمل، لذلك فمعدلات البطالة عندها منخفضة ومستمرة في الانخفاض، مع تسجيل ارتفاع طفيف خلال الفترة 2011-2015 يقدر ب 0,90 نقطة .

2.الأسلوب الثاني:

في هذا التقسيم غالبية البطالين ضمن الفئة من 20-39 سنة كما في الشكل:

الشكل 15: توزيع نسب البطالة حسب السن لسنتي 2000 و 2015 .

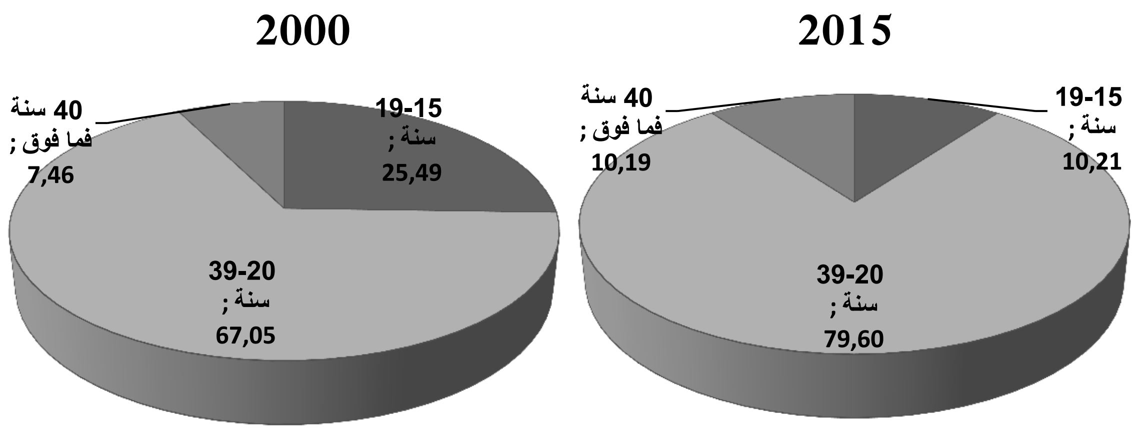

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

أما معدلات البطالة حسب السن للفئات الثلاث فكانت كما يلي:

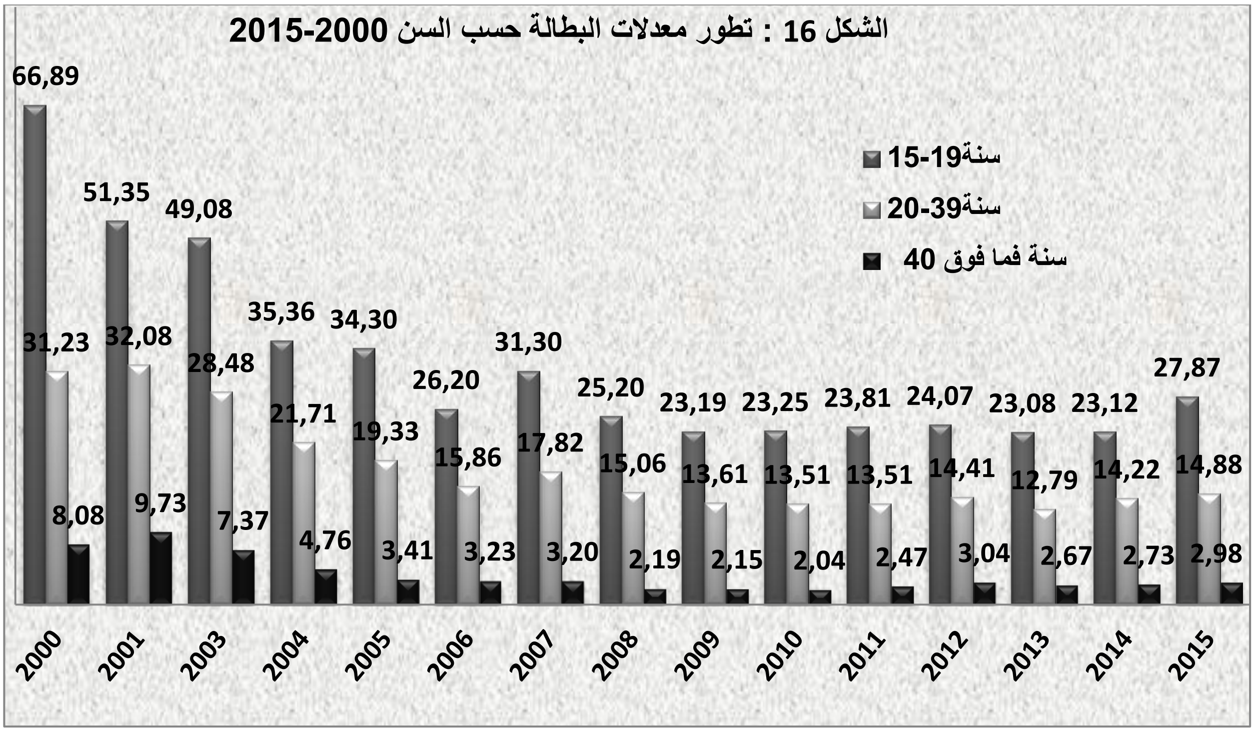

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 16 نلاحظ أن أعلى معدلات البطالة لدى الفئة العمرية 15-19سنة، والتي سجلت أرقام قياسية خلال 2000-2015، ومع ذلك نلاحظ أن هناك انخفاض محسوس مقارنة بمعدل بداية الفترة ونهايتها، مسجلة بذلك فارق يقدر ب 39,02 نقطة، أما فئة

20-39 سنة فنلاحظ أن معدلاتها منخفضة مقارنة بالفئة سابقة الذكر، ومع ذلك تبقى مرتفعة خصوصا في بداية الفترة، حيث سجلت سنة 2000 معدل يقدر ب 31,23%، مع ملاحظة انخفاض محسوس ومستمر إلى غاية سنة 2013 حيث سجلت أدنى معدل لها والمقدر ب 12,79%، لترتفع سنتي 2014 و2015 ليصل المعدل 14,88%،مسجلة بذلك فارق يقدر ب 16,35 نقطة، ويرجع هذا الانخفاض إلى أثر أجهزة التشغيل ودعم الاستثمارات والتي من بينها الوكالة الوطنية لتشغيل ودعم الشباب وكذا أثر البرامج الاستثمارية المنجزة من طرف الدولة المنطلقة سنة 2001 والمستمرة إلى غاية 2019، والتي فيما بعد سنقوم بتحليل أثرهم على البطالة .

الفرع الخامس: تطور معدلات البطالة حسب مدة البحث عن عمل:

إن تحليل المدة اللازمة و الكافية للظفر بمنصب شغل، مهما كان نوعه يساعدنا في إلقاء الضوء بصورة أفضل على وضع فئة البطالين وعلاقتها بسوق العمل،والشكل الموالي يبين لنا نسب توزيع البطالة حسب المدة لسنتي 2000 و2015:

الشكل 17: توزيع نسب البطالة حسب مدة البحث لسنتي 2000 و 2015 .

2015 2000

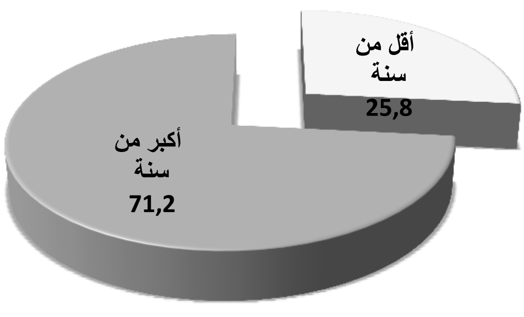

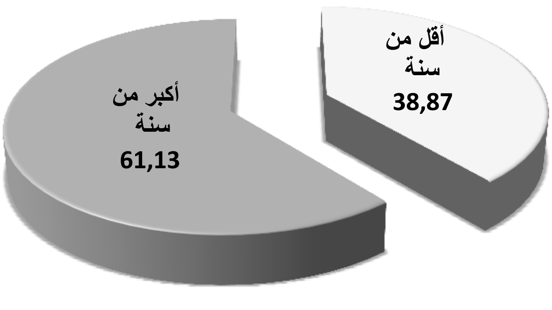

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 17 نلاحظ أن غالبية البطالة طويلة الأجل (اكبر من سنة) ومع استمراره في الارتفاع، حيث سجلت ارتفاع يقدر ب 10,07% بين سنة 2000 و 2015، وهذا يدل على امتداد مدة الحصول على مناصب الشغل وكذا صعوبة الحصول عليه .

من خلال تحليلنا لواقع البطالة في الجزائر للفترة 2000-2015 نخلص إلى:

✓ انخفاض محسوس على العموم في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة (19,1 نقطة بين أعلى وأدنى معدل)، مع تسجيل ارتفاع يقدر ب 1,4 نقطة للسنتين الأخيرتين .

✓ التركيبة النسبية للبطالة تتركز غالبيتها في فئة الذكور الذين هم بدون شهادة وسنهم بين 20-39 سنة ويقطنون في المدينة ويبحثون عن منصب شغل لمدة طويلة .

✓ أعلى معدلات البطالة سجلت عند فئة الإناث الحاصلين على الشهادات الجامعية فما فوق وسنهم بين 15-24 سنة ويقطنون في المدينة .

المبحث الثاني: أثر البرامج الاستثمارية وأجهزة دعم الاستثمار على البطالة في الجزائر للفترة 2000 - 2014 .

المطلب الأول: أثر البرامج الاستثمارية على البطالة:

سطرت الدولة خلال الفترة 2000-2015 عدة برامج استثمارية للنهوض بالاقتصاد من خلال تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي من بينها البطالة، والتي عرفت أرقام قياسية خلال الفترة 1985-1999، حيث سجلت أقصى معدل خلال الفترة سابقة الذكر والمقدر ب 29,29%، لذلك كان لزاما على الدولة التدخل من أجل محاربة هذه الظاهرة التي استفحلت وتركت أثار وخيمة على البلاد في شتى المجالات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، وذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية والمستوحاة من الفكر الكينزي بتنشيط الطلب الفعال، وقد شجعها على ذلك الارتفاع المحسوس في أسعار البترول بحكم أنه المورد الأساسي للدولة، وكان ذلك من خلال وضع برامج استثمارية بداية من سنة 2001 إلى غاية 2019 مقسمة على فترات، وفيا يلي بيان لأثر هذه البرامج على البطالة خلال الفترة 2000-2015:

الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

يهدف هذا البرنامج إلى ثلاث محاور أساسية:

- مكافحة الفقر.
- إنشاء مناصب الشغل.
- التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاء الجزائري .

في هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمسة مجالات باستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 525 مليار دينار جزائري، أي حوالي 7مليار دولار تتوزع كالآتي:

الشكل 18: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2000 -2004 .

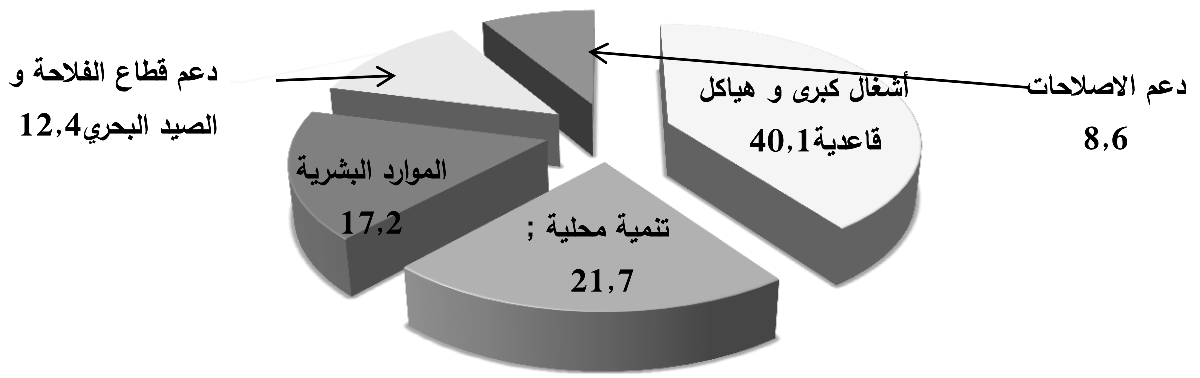

المصدر: ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص132.

من خلال الشكل رقم 18نلاحظ أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي جله في الأشغال الكبرى و التنمية المحلية و الفلاحة و الصيد استوعبت لوحدها استثمارات تصل قيمتها إلى 388 مليار دج، و يخصص الباقي أي 137 مليار دجللقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات و تثمين الموارد البشرية، وقد سجلت في معظم فروع النشاط خلال هذه الفترة مساهمة في إنشاء مناصب الشغل، ويتأكد ذلك من خلال التحليل الذي يمكن إجراؤه انطلاقا من تطور اليد العاملة من سنة 2000 إلى 2004 حسب كل قطاع كما يلي:

الشكل 19: توزيع نسب التشغيل حسب قطاعالنشاط لسنتي 2000 و 2004.

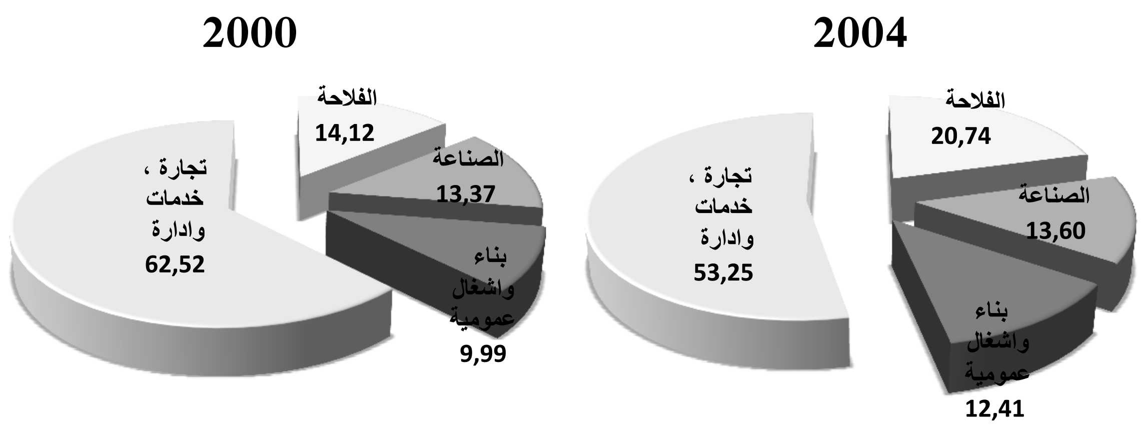

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

يظهر لنا الشكل رقم 19 أنه في سنتي 2000 و 2004كان غالبية المشتغلين في التجارة والخدمات والإدارة مجتمعة (وإذا أخذنا كل قطاع لوحده فإن قطاع الخدمات هو المهيمن على

سوق الشغل)، ثم تأتي الفلاحة تليها الصناعة وأخيرا البناء والأشغال العمومية،أما بالنسبة للمناصب المستحدثة فهناك تباين في ترتيب القطاعات وذلك ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 20: توزيع المناصب المستحدثة حسب القطاعات للفترة2000 -2004 .

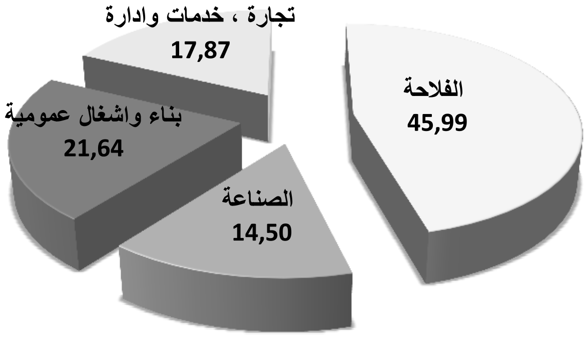

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الشكل رقم 19.

من خلال الشكل رقم 20 يظهر لنا بأن الفلاحة كان لها النصيب الأكبر في استحداث مناصب الشغل ثم تليها البناء والأشغال العمومية وبعدها الصناعة وأخيرا التجارة والخدمات والإدارة .

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و292882 منصب مؤقت، و قد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، و هذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة و المقدرة ب 713150 وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه و بزيادة قدرها 38662 منصب شغل .[1]

الفرع الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009):

جاء هذا البرنامج تكملة لبرنامج الإنعاش في إطار السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة، وقد خصص له مبلغ4202,7مليار دج، أي حوالي 56مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة

1- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–دراسة قياسية تحليلية-،مذكرةماجستير،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير،قسم العوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2009،ص69 .

- تحسين ظروف معيشة السكان .
- تطوير الموارد البشرية و بناء و تطوير البنى التحتية .
- رفع معدلات النمو .

وقد شملت نشاطات البرنامج خمسة مجالات باستثمارات تتوزع كما يلي:

الشكل 21: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 -2009.

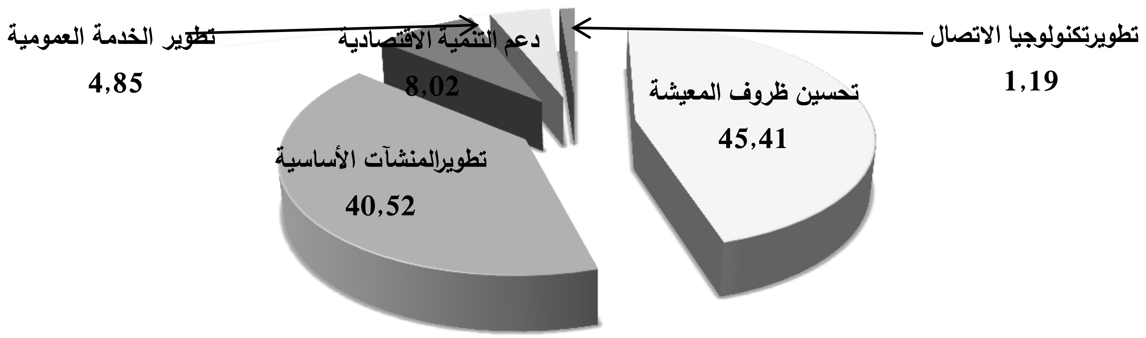

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001–2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص: 193.

من خلال الشكل رقم 21 نلاحظ أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي جله في تحسين ظروف المعيشة وتطوير المنشآت الأساسية دعم التنمية الاقتصادية، حيث وصلت قيمتها إلى 3.948,8 مليار دج (93,96 %من إجمالي الغلاف المالي)، والباقي لتطوير الخدمة العمومية وتكنولوجيا الاتصال، وتجدر الإشارة إلى تطور مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل من سنة 2004 إلى 2009 وذلك ما يبينه الشكل التالي:

الشكل 22: توزيع نسب التشغيل حسب قطاع النشاطلسنة2009.

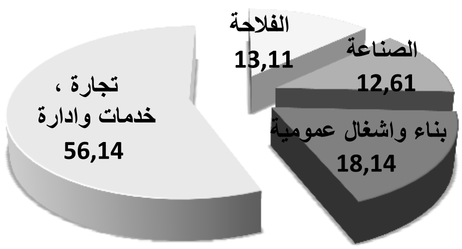

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 22 نلاحظ بقاء هيمنة التجارة والخدمات والإدارة مجتمعة (وإذا أخذنا كل قطاع لوحده فإن قطاع الخدمات هو المهيمن على سوق الشغل)، ثم تأتي البناء والأشغال العمومية تليها الفلاحة وأخيرا الصناعة، وما يلاحظ عزوف اليد العاملة عن قطاع الفلاحة، حيث سجلت انخفاض سنة 2009 مقارنة بسنة 2004 يقدر ب 375.125 عامل، وبالنسبة لنسب المناصب المستحدثة حسب قطاع النشاط فهي كما يلي:

الشكل 23: توزيع المناصب المستحدثة حسب القطاعات للفترة2005 -2009.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الشكل رقم 22 .

من خلال الشكل رقم 23 يظهر لنا بأن جل المناصب المستحدثة كانت في التجارة والخدمات والإدارة ثم في البناء والأشغال العمومية وأخيرا في الصناعة.

أما فيما يخص التشغيل في القطاع العام والخاص فقد شهد هذا الأخير تطورا ملحوظا، وقد كانت نسب التوزيع كالتالي:

الشكل 24: توزيع نسب التشغيل للقطاع العام والخاص لسنتي 2005 و 2009.

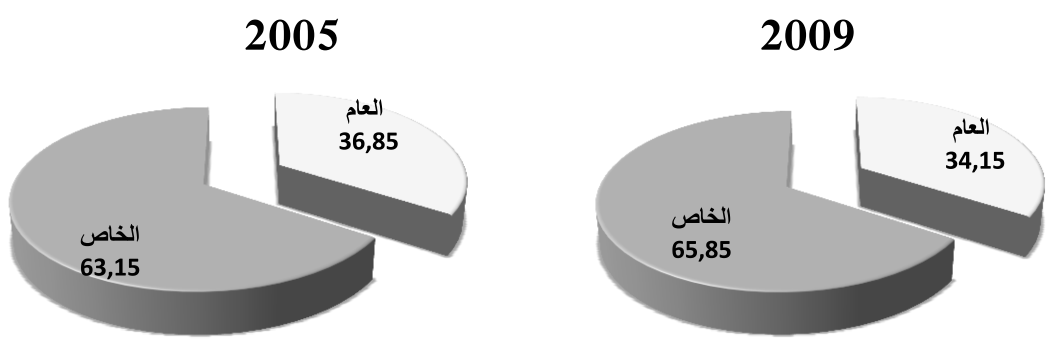

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الشكل رقم 24 نلاحظ هيمنة القطاع الخاص على التشغيل، كما نلاحظ أن نسبته في التشغيل مستمرة في الارتفاع، وهذا راجع إلى سياسة تشجيع الاستثمار المنتهجة من قبل الدولة، وعلى عكس نجد أن التشغيل في القطاع العام في تراجع والذي انخفضت نسبته إلى 34.15% سنة 2009 .

الفرع الثالث: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014):

يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار والنمو، وقد تضمن هذا البرنامج ثلاث محاور رئيسية:

- تهيئة الإقليم و تنمية البنية الأساسية .
- دعم التنمية البشرية .
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني .

وقد خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وشملت نشاطات البرنامج ثلاثة مجالات باستثمارات تتوزع كالأتي:

الشكل 25: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010 -2014.

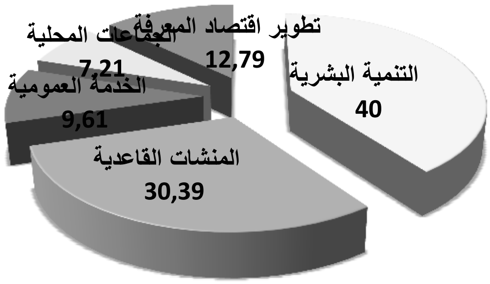

المصدر: برنامج التنمية الخماسي (2010–2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء 12 ماي 2010.

من خلال الشكل 25 نلاحظ أن جل الاستثمارات موجودة في التنمية البشرية والمنشات القاعدية والخدمة العمومية والتي تمثل 80% من المبلغ الإجمالي، وهذا يدل على عزم الدولة على مواصلة دعم وتشجيع الاستثمار، أما بالنسبة لمساهمة القطاعات في التشغيل لسنة 2014 فهي كما يلي:

الشكل 26: توزيع نسب التشغيل حسب قطاع النشاط لسنة 2014.

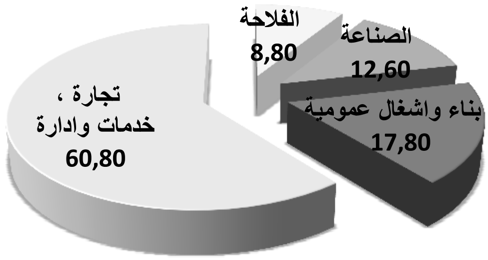

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

الملاحظ من الشكل رقم 26 بقاء هيمنة التجارة والخدمات والإدارة، مع تراجع مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصا قطاع الفلاحة، حيث سجلت انخفاض سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 يقدر ب 340.968 عامل، وهو ما يساوي بالتقريب الانخفاض للفترة 2005-2009، وبالنسبة لنسب المناصب المستحدثة حسب قطاع النشاط فهي كما يلي:

الشكل 27: توزيع المناصب المستحدثة حسب القطاعات للفترة2010 -2014 .

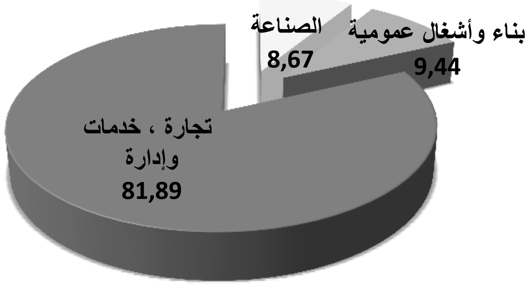

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 26 .

نرى من خلال الشكل رقم 27 قطاع التجارة والخدمات والإدارة المهيمن في استحداث مناصب الشغل، ثم في البناء والأشغال العمومية وأخيرا في الصناعة.

وبالنسبة لتوزيع نسب التشغيل بين القطاع الخاص والعام فهي كالتالي:

الشكل 28: توزيع نسب التشغيل للقطاع العام والخاص لسنة 2014.

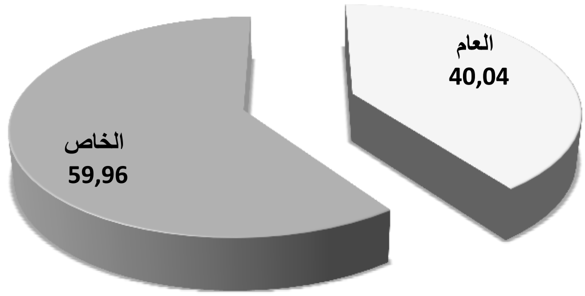

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

نلاحظ من الشكل رقم 28 أن القطاع الخاص يشكل أعلى نسبة 2014، لكن إذا ما قورن بسنة 2009 نجد أن هذا الأخير سجل انخفاض في نسبته على عكس القطاع العام الذي شهد ارتفاع في نسبة التشغيل، وهذا راجع لسياسة إدماج خريجي الجامعات وأصحاب العقود في السنوات الأخيرة .

المطلب الثاني: أثر أجهزة دعم الاستثمار على البطالة:

أنشأت الدولة عدة أجهزة لدعم وتشجيع الاستثمار، أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، وفيما يلي بيان لأثر هذه الأجهزة على البطالة خلال الفترة 2000-2015 .

الفرع الأول: أثر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

بدأ برنامج إحداث النشاطات للبطالين سنة 2004، وقد بلغت عدد المناصب المستحدثة في إطار الصندوق أكثر من 35935 منصب عمل نهاية سنة 2011، وهي موزعة كما يلي:

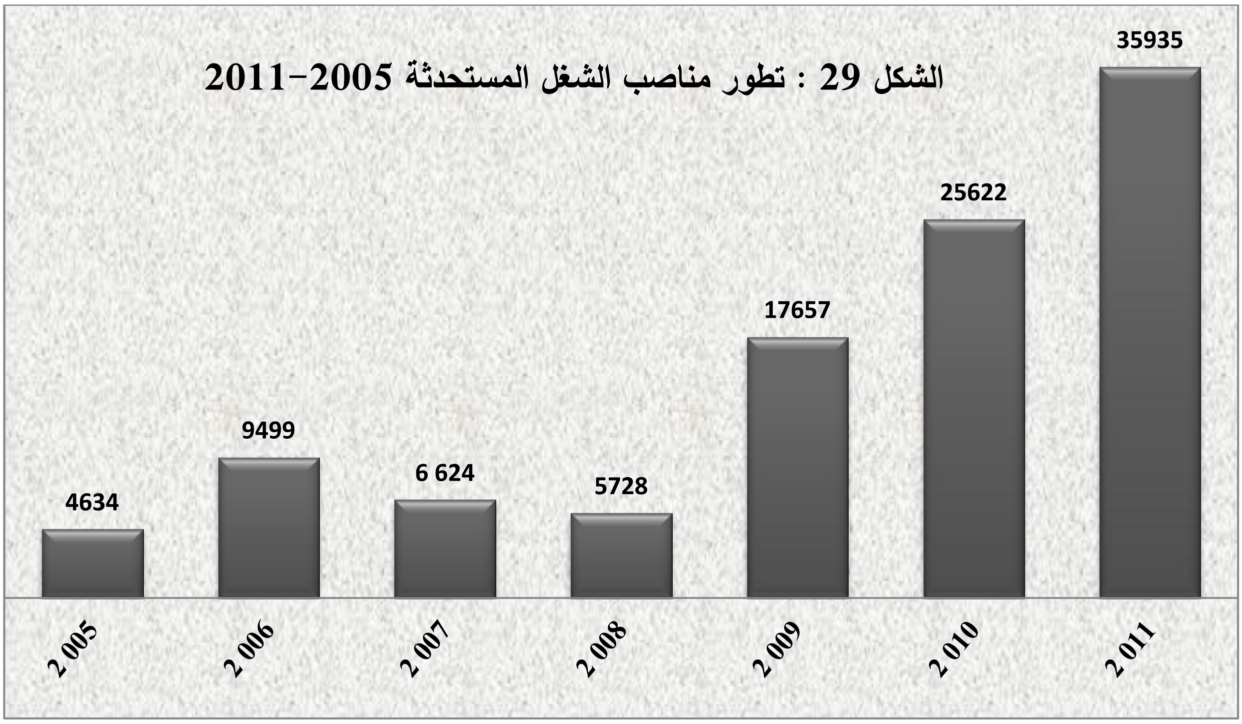

المصدر: حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014**، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 219.

من خلال الشكل رقم 29 نلاحظ أن مناصب الشغل للفترة 2009-2011 مرتفعة مقارنة بالفترة 2005-2008، ولمعرفة مدى مساهمة الصندوق في التشغيل للفترة 2005-2011، نقوم بحساب متوسط المساهمات لسنوات الفترة، كما في الشكل:

الشكل 30: نسبة مساهمة الصندوق في التشغيل للفترة 2005-2011.

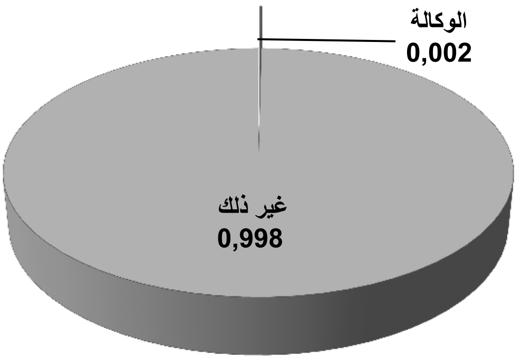

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 29 .

من الشكل رقم 30 نجد أن نسبة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ضعيفة جدا، وذلك راجع لقلة المشاريع المنجزة في إطار هذا الصندوق .

الفرع الثاني: اثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وكانت نتائج تمويلات الوكالة للفترة 2005-2015 كالتالي:

- بلغ عدد القروض 726.359قرض موزعة حسب القطاع والجنس ونمط التمويل والسن والمستوى التعليمي كما في الشكل الأتي:

الشكل 38: توزيع نسب القروض حسب القطاع والجنس ونمط التمويل والسن والمستوى.

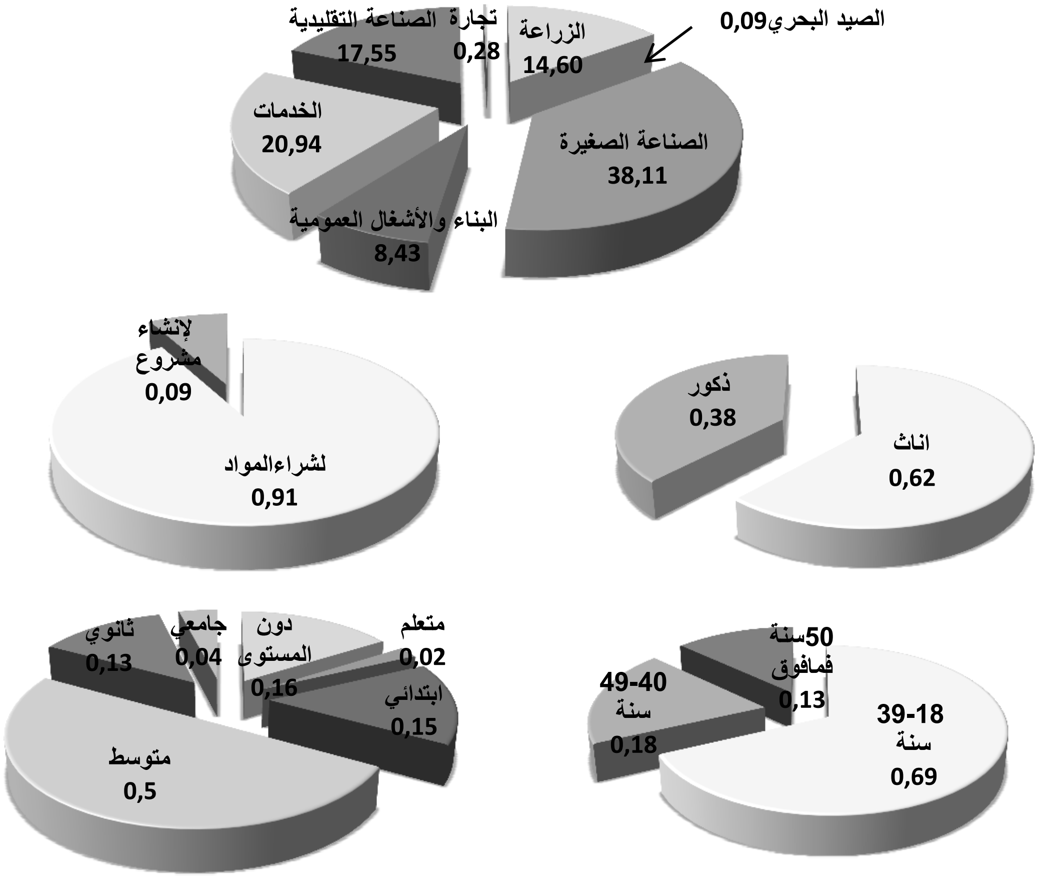

المصدر: من إعداد الطالب بناءا معطيات مستخرجة من: www.angem.dz .

من خلال الشكل رقم 38 نلاحظ أن أكبر نسبة للقروض كانت في الصناعة الصغيرة، ثم الخدمات والبناء والصناعة التقليدية بنسب متقاربة، وبعدهما الزراعة ثم البناء والأشغال العمومية، أما حسب الجنس فكانت حصة الأسد للإناث، ومن ناحية نمط التمويل فأغلبية القروض لشراء المواد الأولية، وحسب السن نجد أن فئة العمر 18-39 سنة هي المستفيد الأول من هذه القروض، ثم فئة 40-50 سنة وأخيرا من 50 سنة فما فوق، أما حسب المستوى

التعليمي فأصحاب التعليم المتوسط استفاد من نصف القروض، والنصف الآخر موزع على باقي الفئات، وهذا كله راجع إلى صغر مبلغ القرض الممنوح .

- بلغت مجموع المناصب المستحدثة إلى1.145.933 موزعة كما يلي:

الشكل 39 : عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة 2005-2015

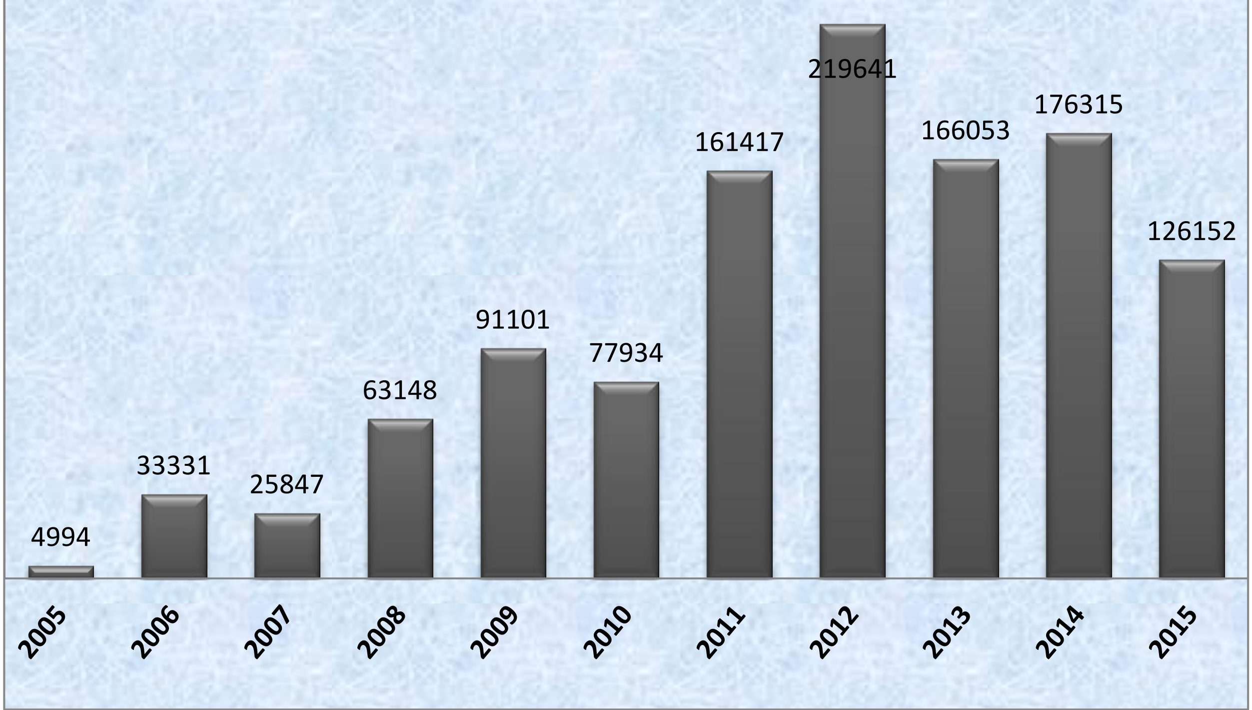

المصدر: من إعداد الطالب بناءا معطيات مستخرجة من: www.angem.dz .

من خلال الشكل رقم 39 نجد بأن عدد المناصب المستحدثة في تزايد خاصة سنة 2012 أين بلغت 219641 منصب، ولمعرفة نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل للفترة 2005-2015 نأخذ متوسط نسب مساهمات الوكالة لكل سنوات الفترة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 40: نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل للفترة2005-2015 .

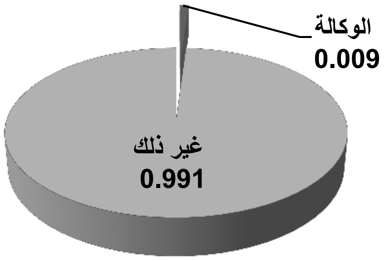

المصدر: من إعداد الطالب بناءا بيانات الشكل رقم 27 ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

من الشكل رقم 40 نجد أن متوسط نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل يقدر ب 0.9%للفترة 2005–2015، وهي نسبة ضعيفة، وذلك راجع إلى ما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها.
- صغر مبلغ القرض الذي لا يستوفي متطلبات الاستثمار .
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة)، على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.

أما إذا ما قارنا اثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بأثر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نجدها أكبرهم أثر في التشغيل.

الفرع الثالث: أثر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

الشكل الموالي يبين تطور الاستثمارات ومناصب الشغل في إطار الوكالة:

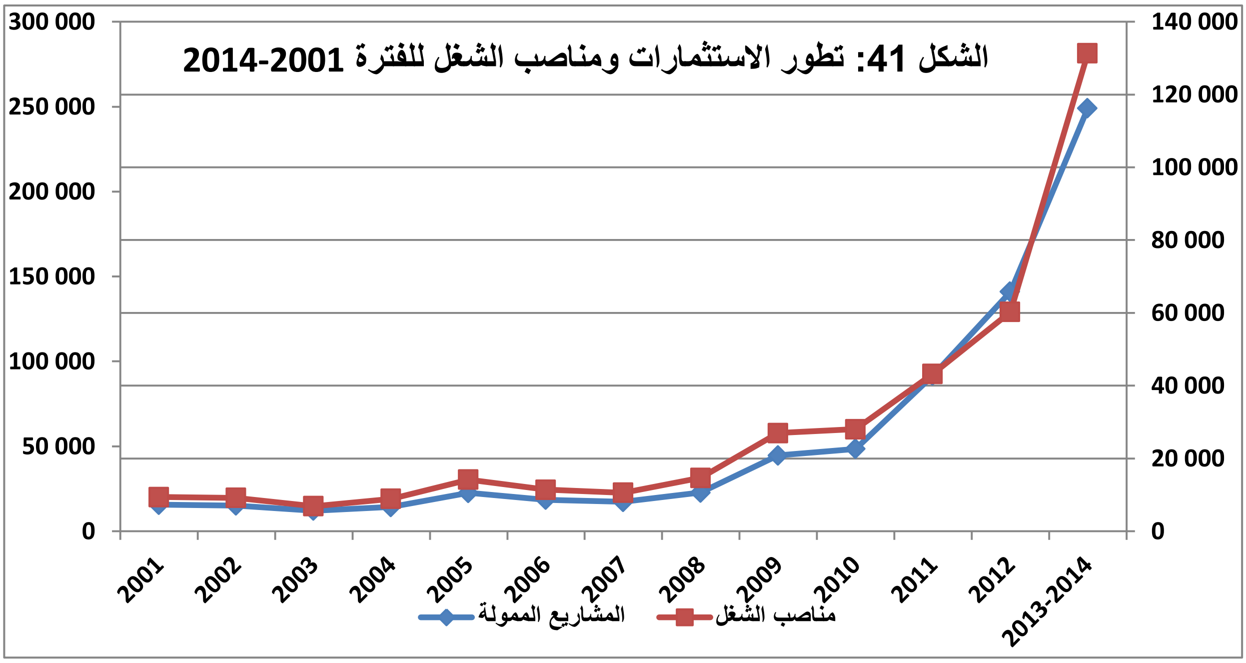

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات:

2001–2012:عبد الرزاق جباري، **<u>آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001–2012</u>**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ص 169 .

2013-2014: منظمة العمل العربية، **سياسة التشغيل في الجزائر**، أكتوبر 2015 .

من الشكل رقم 41 يظهر لنا أن الاستثمارات ومناصب الشغل مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى 2001-2004 والتي تميزت بقلة مناصب الشغل، والمرحلة الثانية 2005-2014 والتي تميزت بالارتفاع في مناصب الشغل، وهذا راجع إلى الامتيازات المالية والجبائية الممنوحة من طرف الوكالة، وقد بلغت قيمة القروض البنكية الممنوحة منذ نشأة الجهاز إلى نهاية سنة 2012 مبلغ 460160.38 مليون دج، كما بلغت القروض بدون فائدة الممنوحة من طرف الوكالة لنفس الفترة مبلغ 170337.62 دج ، وتجدر الإشارة إلى هيمنة الذكور على جل المشاريع، وذلك ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 42: نسب توزيع المشاريع الممولة من الوكالة حسب الجنس 2001-2012 .

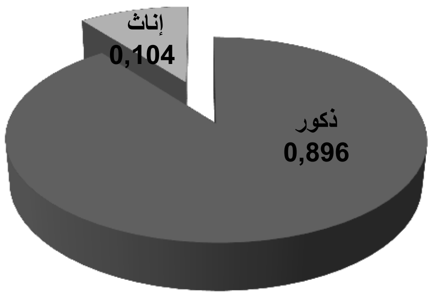

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ص 170 .

من خلال الشكل رقم 42 نلاحظ أن قيام الإناث بمشاريع استثمارية في إطار الوكالة يعرف احتشاما كبيرا مقارنة بحصة الذكور من المشاريع، وهذا راجع إلى نظرة المجتمع لعمل المرأة بتحفظ، وكذا نقص خبرة وروح المقاولاتية لدى المرأة .

وتجدر الإشارة إلى وجود تباينات في نسب توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط وذلك ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 43: نسب توزيع المشاريع الممولة من الوكالة حسب القطاع 2001-2012 .

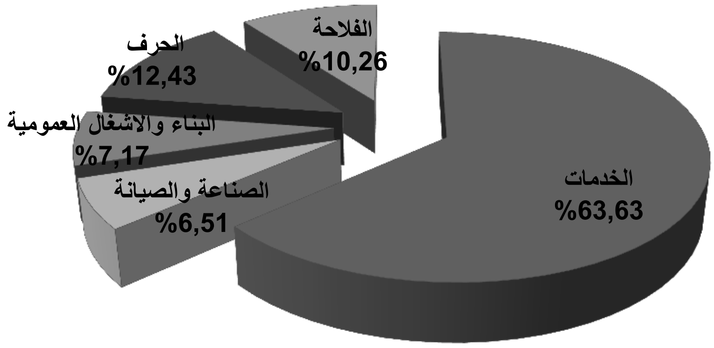

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، ص 170 .

من الشكل رقم 43 نجد بأن قطاع الخدمات هو المهيمن على المشاريع الممولة من طرف الوكالة، أما باقي القطاعات فهي متقاربة فيما بينها في نسب التوزيع .

ولمعرفة مدى مساهمة الوكالة في التشغيل، نأخذ متوسط المساهمات للفترة 2001-2014، وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 44: نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل للفترة 2001-2014 .

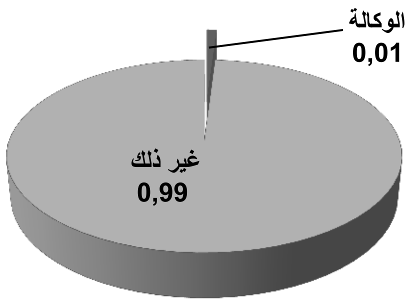

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الشكل رقم 41 .

من خلال الشكل رقم 44 نلاحظ أن مساهمة الوكالة في التشغيل يعتبر ضعيف والمقدر ب 1% من التشغيل الكلي .

أما إذا قارن نسبة مساهمة الوكالة بأجهزة دعم الاستثمارات الأخرى للفترة 2000-2015 نجد أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تأتي بالمرتبة الأولى من بين أهم الأجهزة الداعمة للاستثمارات بنسبة 1%، وثانيا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 0.9%، وأخيرا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 0.2%.

خـــاتمـــــة

خـــاتـمـــــة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان أثر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على البطالة في الجزائر،لأنه بالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة من خلال إنشاء العديد من الأجهزة الداعمة للاستثمار، وإطلاق برامج استثمارية خصصت لها مبالغ ضخمة إلا أن معدلات البطالة رغم انخفاضها خلال الفترة 2000-2015 إلا أنها تبقى مرتفعة.

إن الإحاطة بجوانب البحث من مختلف الزوايا ليس بالأمر الهين، إلا أننا حاولنا قدر المستطاع أن نلم ببعض جوانبه حيث ارتأينا أن نقسم موضوع البحث إلى فصل نظري وآخر تطبيقي، فالفصل الأول تناولنا فيه المفاهيم العامة حول البطالة وآلية محاربتها في الجزائر بالتركيز على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أما الفصل الثاني فقد أردنا من ورائه أن نسقط ما هو نظري على أرض الواقع، وذلك بعرض واقع البطالة في الجزائر لفترة الدراسة وكذا النتائج المحققة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب للتخفيف من حدة البطالة.

وبعد هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓انخفاض محسوس على العموم في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة (19,1 نقطة بين أعلى وأدنى معدل)، مع تسجيل ارتفاع يقدر ب 1,4 نقطة للسنتين الأخيرتين .
- ✓التركيبة النسبية للبطالة تتركز غالبيتها في فئة الذكور الذين هم بدون شهادة وسنهم بين 20-39 سنة ويقطنون في المدينة ويبحثون عن منصب شغل لمدة طويلة .
- ✓أعلى معدلات البطالة سجلت عند فئة الإناث الحاصلين على الشهادات الجامعية فما فوق وسنهم بين 15-24 سنة ويقطنون في المدينة .
- ✓نسبة مساهمة البرامج الاستثمارية في التشغيل الكلي ضعيفة، رغم ضخامة المبالغ المخصصة لها، مع الإشارة الى أن هذه المساهمة ليست دائمة، وذلك راجع الى طبيعة مناصب العمل المؤقتة.

- ✓ نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التشغيل الكلي ضعيفة، رغم ضخامة المبالغ المخصصة لذلك، وذلك راجع لهيمنة قطاع الخدمات وخاصة النقل على أغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة .
- ✓ إذا ما قورنت مساهمة الوكالة بأجهزة دعم الاستثمارات الأخرى للفترة 2000-2015، نجد أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تأتي بالمرتبة الأولى من بين أهم الأجهزة الداعمة للاستثمارات بنسبة متوسطة 1% من التشغيل الكلي، وثانيا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 0.9%، وثالثا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 0.4%، ورابعا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 0.2%، وخامسا صندوق الزكاة .

التوصيات:

- ✓ تطوير وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات .
- ✓ تشجيع المبادرات الفردية وتنمية روح المقاولاتية لدى الشباب .
- ✓ إعطاء الأولوية للمؤسسات ذات الأفكار الجديدة، التي قد تحدث مناصب عمل ليس فقط فيها وإنما بإحداثها لمناصب عمل جديدة في المؤسسات التي تتعامل معها أو بإحداثها لمؤسسات مكملة.
- ✓ توجيه الاستثمارات بما يتماشى مع النسيج الاستثماري الوطني الكلي.
- ✓ تشجيع الاستثمارات وإعادة توجيهها بما يتوافق مع خصوصية كل منطقة، طبيعة التركيبة السكانية.
- ✓ تقديم امتيازات إضافية للمشاريع التي توفر مناصب عمل دائمة أكثر.

آفاق الدراسة:

- ✓ أثر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على النمو الاقتصادي .
- ✓ أثر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على البطالة والنمو الاقتصادي.
- ✓ أثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على البطالة والنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية :

الكتب والمؤلفات :

1. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
2. مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000 .
3. محمود يونس وآخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ، الناشر: قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2003 .
4. مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2004.
5. مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، طبعة أولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن،2008.
6. عبد الرحمن يسري ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الناشر : قسم الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية ، 1999 .
7. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
8. علي عبد الوهاب نجا ،مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

الرسائل والمذكرات :

1. العايب ياسين ، دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير .
2. بوصافي كمال ، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006-2007

3. بودخدخ كريم ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001– 2009 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية زالعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2010 .
4. حاجي فطيمة ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014 ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة .
5. دارني سميرة ، صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، 2010.
6. دحماني محمد أدريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر،محاولة تحليل ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012.
7. ساعو باية، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008.
8. عبد الرزاق جباري ، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف .
9. غرزي سليمة ، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ،2008 .

المجلات والملتقيات :

10. بن شهنو فريدة ، بن علال بلقاسم ، إستراتيجية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كحل للحد من البطالة – دراسة ميدانية لحالة وكالة تلمسان(1999-2010) ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول – إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15و16 نوفمبر 2011 .
11. تريبر علي ، إستراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة ، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ، جامعة المسيلة ،15-16نوفمبر 2011 .
12. محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو " ، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012.

13. علـوني عمـار، دور هيئـات دعـم المؤسسـة الصـغيرة و المتوسـطة فـي معالجـة البطالـة – دراسـة تقييميـة بولايـة سـطيف ، ملتقـى دولـي حـول إسـتراتيجية الحكومـة فـي القضـاء علـى البطالـة ، جامعة المسيلة ، يوم15-16نوفمبر 2011.

14. عبـد الحميـد برحومـة ، طـلال زغبـة ، دور المشـروعات الصـغيرة الممولـة فـي ظـل آليـات دعـم تشـغيل الشـباب فـي القضـاء علـى البطالـة – حالـة ولايـة المسـيلة – ، مداخلـة فـي إطـار الملتقـى الـدولي حـول إسـتراتيجية الحكومـة فـي القضـاء علـى البطالـة و تحقيـق التنميـة المسـتدامة، جامعـة المسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011 .

القوانين والمنشورات :

15. المرسـوم التنفيـذي رقـم 96 – 296 المـؤرخ فـي 08 سـبتمبر 1996، والمتضـمن إنشـاء الوكالـة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي .

16. المرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 جويلية 1998 .

17. القـانون رقـم 1-18 المـؤرخ فـي2001/12/12 (القـانون التـوجيهي لترقيـة المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة).

18. المرسوم التنفيذي رقم 03-74 المؤرخ في 23 فيفري 2003.

19. المرسوم التنفيذي رقم 03-106 المؤرخ في 05 مارس 2003 .

20. المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003.

21. المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 .

22. المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 .

23. المرسوم التنفيذي رقم 253 – 13 المؤرخ في 02 جويلية 2013 .

24. منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

25. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة.

26. صـندوق النقـد العربي،التقريـر الاقتصـادي العربـي الموحـد، الفصـل العاشر :مشـاركة المـرأة العربيـة في سوق العمل، 2004.

27. منظمة العمل العربية ، سياسة التشغيل في الجزائر ، أكتوبر 2015

المراجع باللغات الأجنبية:

28. Bureau International du travail , la normalisation du travail , Nouvelle série 53 , Genève , 1953 .
29. L'office national des statistiques ,L'emploi et chômage , données , statistiques , N266 , édition ONS , Algérie , 1995 .
30. Emmanuel Combe, Précis d'économie, 8e édition, Collection Major, Paris, 2004.
31. C. Gonalez-Demichel, L.Ménard, E. Nauze-Fichet, une modélisation du lien entre croissance et emploi, note de conjoncture, INSEE, France, 2000.

المراجع الالكترونية :

Les sites web :
32. www.ons.dz
33. www.albankaldawli.org
34. www.marw.dz
35. www.cnac.dz
36. www.angem.dz
37. www.algerianembassy-saudi.com

* بالإضافة إلى محركات البحث : www.google.com و www.yahoo.fr

الملخص:

هـدفت هـذه الدراسـة إلـى توضـيح أثـر الاسـتثمارات الممولـة مـن طـرف الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب فـي الفتـرة الممتـدة مـن 2000- 2015 ، والتـي تعتبـر أهـم أجهـزة الدولـة للحـد مـن البطالـة وتشـجيع الاسـتثمار ، وذلـك مـن خـلال الاسـتعانة بمجموعـة مـن البيانـات والمعطيـات المتعلقـة بمعـدلات البطالـة وقـيم الاسـتثمارات الممنوحة من طرف الوكالة أو الأجهزة الأخرى المختلفة للفترة السابقة.

وقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر ضعيف للاستثمارات الممولـة مـن طـرف الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب، وهـذا راجـع الـى أن أغلـب المشـاريع الممولـة فـي قطـاع الخـدمات علـى عكـس القطاعـات المنشـأة لمناصـب الشـغل كالبنـاء والأشـغال والصـناعة، وبـذلك فـإن الانفـاق العمـومي والسياسـة التوسـعية وتـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي لا يـأتي بثمـاره بمجـرد ضـخ الأمـوال الضـخمة وكثـرة المشاريع، وإنما لابد من التخطيط والمتابعة من كل الجوانب.

الكلمـات المفتاحيـة: الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب، البطالـة، أثـر، السياسـة التوسعية.

Abstract

This study aims at clarifying the impact of investments financed by the National Agency for Youth Employment Support from 2000 to 2015, which is considered the most important state apparatus to reduce unemployment and encourage investment by using a set of data and data related to unemployment rates and investment values granted by Agency or other organs of the previous period.

The results of the study indicate that there is a slight impact on the investments financed by the National Agency for Youth Employment Support. The majority of the projects funded in the services sector are in contrast to the sectors established for jobs such as construction and industry. Thus, public expenditure, expansionist policy, Economic activity does not come with the fruits of pumping large sums of money and the large number of projects, but must be planning and follow-up from all sides.

key words: National Agency for Youth Employment Support- The unemployment- Effect- Expansionist policy.